سلسلة محاضرات في أصول الفقه (1)

> الدكاورة وسيلة خسلفي أستاذة بكلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر



سلسة محاضرات في أصول الفقه (1)

الإجماع عند الأصوليين

تأليف الدكتورة: وسيلة خلفي أستاذة بكلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر جميع الحقوق محفوظة 1432هـ - 2011م الطبعة الأولى

الإجماع عند الأصوليين

عنوان الكتاب:

الدكتورة: وسيلة خالفي

تـاليف:

23.5 - 15.5

الحجم:

264

عدد الصفحات:

2011-5117

رقم الإيداع القانوي:

ردمك: 2-90 - 862 - 9947 - 862 ردمك:

البريد الإلكتروين:

elwaai06@hotmail.com

دار الوعي للنشر والتوزيع

رويبة – الجزائر

حي محمد برناسي-قطعة 85-

الموقع الالكتروين:

الهاتف: 021.8547.15

www.darelwaai.fr.gd

الفاكس: 021.85.47.10

ولأجل

ومكانة متقا

الحمد 🏜 و

أما يعلي

فهند المياح

مادة أصول (

قسم الشريعة

بتقليم مادَّهَا

بقحام وجهة

الخطوة الأولم

هی علیه عند

خطوة تالية و

مراحل التح

الإجماع دنيل

للأحكام، بؤ

الاحتهادي؛

الخلاف المكة

لقداما

عمد الصادق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيّدنا محمد الصّادق الأمين والمبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وسلّم.

أما بعد:

فهذه المباحث التي أقدمها بين يدي أبنائي الطلبة، هي غرة أعوام من تدريس مادة أصول الفقه وشريعة وقانون، في مادة أصول الفقه وطريعة وقانون، في قسم الشريعة، كلية العلوم الإسلامية، حامعة الجزائر، وقد التزمت في تحريرها، بتقديم مادّةا العلمية كما حاءت في مظانها من كتب الأصول الأمهات، دون إقحام وجهة نظر الأستاذ، ولا آراء الباحثين المعاصرين وقراءاتهم، كما تتطلب الخطوة الأولى في التحصيل العلميّ الأساسيّ، من الإلمام بالمادة العلميّة على ما هي عليه عند المتقدّمين؛ أما المراجعات والقراءات والاستدراكات فتاتي في خطوة تالية ومرحلة متأخّرة مبنية على ما قبلها، فكان من الأليق استبعادها في مراحل التحصيل الأولى.

لقد استقر منذ القرن الثاني الهجري حيث بدأ تدوين العلوم المسرعية أن الإجماع دليل شرع كلّي يلي النصوص من حيث القيمة التشريعية التي يثبتها للأحكام، بل إن بعض الأصوليين رتبوه قبل التصوص من حيث بدأ النظر الاحتهادي؛ لأن تحقّقه يغني عن النظر في غيره، ويحسم حكم المسألة بمنعه الخلاف الذي كان حائزا قبله.

ولأجل هذه القوّة التي يمتلكها الإجماع في حسم الخلاف، أخذ أهميةً خاصّة، ومكانة متقدّمة في سلّم الأدلّة الكليّة، منذ كتب الإمام الشّافعي الرّسالة وإلى أن استقر علم أصول الفقه، فقد استغرق التأسيس العلمي له مدة زمنية معتبرة، وجهدا نظريا كبيرا، وصناعة علمية دقيقة، حيى استقرت حجيته وشروطه، وأحكامه، وهو ما عملت على تتبعه في أهم المصادر الأصولية، فجاء هذا الكتاب بعنوان "الإجماع عند الأصوليين".

وقد قسمته إلى سبعة مباحث، احتهدت في ترتيب مسائل الإجماع ضمنها، وصدّرها عبحث تمهيدي في الأدلة الكليّة وموقع الإجماع منها، ثم المبحث الثاني في التعريف والإمكان والحجيّة؛ لأن الحكم عن الشيء فرع عن تصوره فكسان لابدّ قبل الكلام عن الحجيّة من بيان حقيقة الإجماع؛ أما الإمكان بمستوياته الثلاث، التصوّر والوقوع والاطّلاع فإن تفصيله لابد أن يسبق الحجيّة، لأنه إذا عدم الإمكان، عُدمت الحجيّة، ولما كان تحرير حقيقة الدّليل و حجيّته، هما الأصل الذي يُبنى عليه ما سواهما، حاءت بعد ذلك مختلف مسسائل الإجماع مرتبة ضمن المبحث النّالث في أنواع الإجماع وتفصيل ما تعلّق بحجيّة الإجماع السّكوي، ثمّ الرّابع في هيئة المجمعين وممن تتشكّل؛ لأحل تحديد السمعتد بقولهم وضبط أهل الإجماع، والحامس في شروطه وقد ناقش هذا المبحث كل الشروط اليّ تناولها الأصوليون سواء كانت محلّ وفاق أو خلاف، والسادس في الإجماع الضمين حقيقته ومسائله وكيف يمكن استثمار الإجماع من حالات الخلاف، أما السّابع فحاء في حكم منكر الإجماع ومُتعلّقات هذا الإنكار.

a,

وقد رأيت من الفائدة المنهجيّة الالتزام بجملة من ضوابط الكتابة العلميّـة، فقمت بتخريج كل الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب، مع بيان درحـة صحّتها إذا لم تكن في الصّحيحين، كما ترجمت لأعلام الأصوليين المــذكورين في المتن وأحلت على مصادر الترجمة، تعريفا بهم وبمصنفاتهم الأصولية.

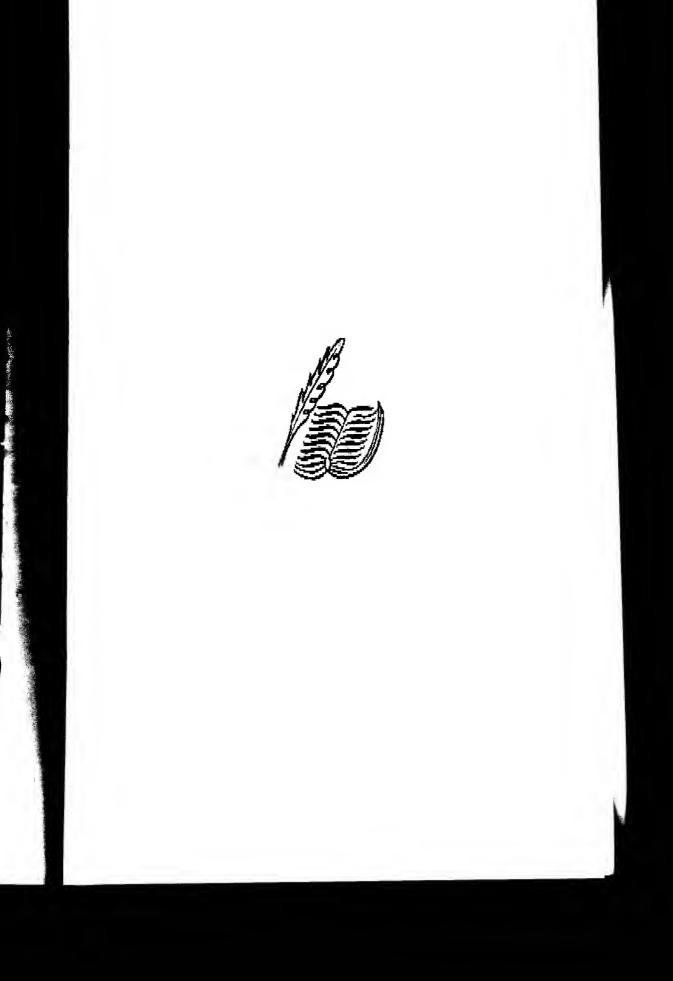
وتقريبا للّغة الأصوليّة، أوردت شواهد نصيّة في كل مسألة، سسواءً في التعريف بها أو في سياق الشرح والتفصيل أو سياق تقرير المسذاهب ونسسبتها لأصحاها أو سياق الاستدلال والمناقشات والردود.

واعتمدت على مصادر أصوليّة من مختلف المدارس في التّصنيف، ومختلف المذاهب الفقهية، تعريفا للطّلبة والباحثين بهذه المصادر وبمذاهب أصحابها.

وأخيرا ختمت الكتاب بفهارس للآيات والأحاديث والأعلام المسمُترحم لهم والمصادر والمراجع والموضوعات.

أسأل الله الجزاء الحسن والنفع به، ورجاء القراءة والمراجعة والتصويب والنصح من أهل الاختصاص.

الدكتورة: وسيلة خلفي الجزائر 26 أكتوبر 2011







教養

المبحث التمهيدي: الأدلّةُ الكليّة وموقع الإجماع منها

لقد حاء في تعريف الأصوليين لعلم أصول الفقه باعتباره مركبا إضافيا، بأنه أدلّة الفقه"(1)، مع أن الأدلة الكليّة هي باب من أبوابه، كما يبيّن ذلك الإمام الغزالي(2) عندما حصر العلم في أقطاب أربعة هي: الثمرة؛ أي: الأحكام، والمدارك المثمرة لها؛ أي: الأدلّة، وطرق الاستثمار؛ أي: قواعد الاستنباط، والمستثمر؛ أي: المحتهد وما يستتبعه من مسائل التقليد(3)، ولكن لأهميّة الأدلّة، كاد العلم أن يُحصر فيها، فعُرّف بها كما هي العادة في تعريف الكلّ بأهم حزء فه.

والمقصود بالأدلّة في سياق الدّرس الأصولي، "الأدلّة الكليّة" فلهذا الوصف دلالته الخاصّة، وذلك لأن الأدلّة الشرعية هي في الحقيقة محلل نظر الفقيم والأصولي، إلا أن الفرق بين النّظرين هو أن الفقيه ينظر في الدليل الجزئيّ لكل

⁽¹⁾ انظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، 23/1، الزركشي، البحسر المحيط، 17/1.

⁽²⁾ هو محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، الملقّب بحجّة الإسلام زيسن السدين الطوسي، ولد سنة [450هـ]، الفقيه الأصولي الشافعي، تلميسند إمسام الحسرمين الجويني، من تصانيفه: "المنتخول"، "شفاء الغليل"، "المستصفى"، وكلسها في أصسول الفقه، كانت وفاته سنة [505هـ]، انظر في ترجمته: ابن خلكان، وفيات الأعيسان، 426/4، تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية، 191/6، الإسنوي جمسال السدين طبقات الشافعية، ص 239

⁽³⁾ انظر المستصفى، 39/1.

مسألة حزئية، بينما ينظر الأصولي إلى الدليل الكلي من حيث صلاحية هلذا الدليل لانبناء الأحكام عليه، ولذلك فإن أهم ما يتناوله الأصولي في كل دليل هو بيان حقيقته وحجيته؛ فإذا بانت حقيقته وتقرّرت حجيّتُة، أمكن للفقيه بعد ذلك أن يبنى عليه المسائل الجزئية.

تعريف الدليل

الدليل لغةً: هو ما يُستدلّ به، والدليل الدَّالُ، يُقال: دَلَهُ على الـشيءِ أي: سدّده إليه والاسم الدَّلالة، والدِّلالة، بكسر الدال أو فتحها، والدَّليل هو المرشد والكاشف (1).

أما اصطلاحاً: فعرّفه القاضي الباقلّاني (2) بقوله: " إنه كلّ أمـر صـح أن يُتوصّل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يُعلم باضطرار" (3).

ولا فرق في ذلك بين كون الدليل قديمًا كالقرآن، أو محدثًا كأقوال رسول الله على، أو كونه موجودًا كالآية والحديث، أو معدوما كعــدمهما، وســواء

⁽¹⁾ انظر: الرازي، مختار الصحاح، ص93، الفيومي، المصباح المنير، ص105.

⁽²⁾ هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بـــن القاســـم، المعـــروف بالبّاقلاني البصري المتكلّم المشهور كان على مذهب أبي الحسن الأشــعري، اشـــتهر بالمناظرة، من تصانيفه: "تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل"، "إعجاز القرآن"، "التقريب والإرشاد"، كانت وفاته سنة [403هـــ] انظر في ترجمته، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد 455/2 -455، ابن خلكان وفيات الأعيان 4/269 -270، ابـــن العمـــاد الحنبلي، شذرات الذهب 3 /168 -169.

⁽³⁾ التقريب والإرشاد، 1/202.

استُدلٌ به بالفعل أو لم يُستدلٌ به فإنه يبقى دليلا لاشتماله على قوّة الدّلالة (1)، والناظر في أنواع الاستدلال الفقهي والأصولي، يجد كل ذلك واردا عندهم. الدليل والأمارة.

الأمارة لغةً: هي العلامة، والأمارات الأعلام، ومفردها أُمَرَة وأمارة (2). وقد استعمل الأصوليون الأُمَارة بمعنى الدّليل؛ لأن كلّ دليل هو علامة دالة على حكم ما، إلا أن بعضهم فرّق بينهما، فاعتبر الدّليل هو ما استفيد منه حكم شرعي على سبيل القطع، أما الأمارة فهي ما استفيد منها حكم شرعي على سبيل القاضي أبو يعلى الفرّاء (4): وأمّّا الأمارة فهي: الدليل على سبيل الظن (3)؛ يقول القاضي أبو يعلى الفرّاء (4): وأمّّا الأمارة فهي: الدليل المظنون، كخبر الواحد والقياس وليس بدليل مقطوع عليه، وهذه عبارة وضعها

⁽¹⁾ انظر: الباقلاني، التقريب والإرشاد،202/1-203، الفرّاء أبو يعلى، العدّة في أصول الفقه، 131/1-132 -132.

⁽²⁾ الرازي مختار الصّحاح، ص18، الفيومي المصباح المنير، ص16 -17.

⁽³⁾ انظر: الفراء أبا يعلى، العدّة،1/135 -136، الكلوذاني أب الخطساب، التمهيد، 61/1.

⁽⁴⁾ هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف أبو يعلى الفسرّاء البغــدادي، ولــد ســنة [380هــ]، أخذ العلم عن أبيه وكان من كبار فقهاء الحنفية، ثم انتقل إلى المــذهب الحنبلي، وبرع فيه حتى صار شيخ وقاضي الحنابلة في عصره، من تلاميذه أبو الخطاب الكلوذاني، والخطيب البغدادي، من تصانيفه: "العدّة في أصول الفقه"، كانت وفاتــه سنة [458هــ]، انظر في ترجمته الخطيب البغدادي، تاريخ بغــداد، 252/2، ابــن كثير، البداية والنهاية، 557/12، ابن العماد الحنبلي، شذرات الــذهب، 306/3

أهل النظر للفرق بين ما يفضي إلى العلم وبين ما يُؤدي إلى غلبة الظن الله.

والمشهور عندهم عدم التفريق؛ لأن كلاً منهما يُوحب العمل، فلا يبقى فلذا التفريق فائدة، يقول أبو الخطاب الكلوذاني (2)!! أهل العربية لا يفرقون بين الذي يوحب العلم وبين الذي يغلب عليه الظنّ؛ لأهم سمّوا كل واحد منهما دليلا، ولأنه يوحب العمل فكان دليلا كالذي يوحب العلم (3).

وجود الدليل وانتفاؤه.

لم يُفرق الأصوليون بين أن يكون الدّليل موجودا أو معدوما؛ لأنه كما يستفاد من وجود الدّليل وجود الحكم، فإن عدم الوجود، دليل على السبراءة الأصليّة وانتفاء الوجوب، وهذا ما عبّر عنه الإمام الغزالي في قوله: "إن عدم العلم بالدّليل ليس بحجّة، والعلم بعدم الدليل حجّة الها.

⁽¹⁾ انعدة،135/1.

⁽²⁾ هو محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني البغدادي، ولد سنة [432هـ]، شيخ الحنابلة، كان إماما ورعا بارع المناظرة صاحب شعر حسن، له تصانيف كثيرة منها "التهذيب" في الفرائض، و"التمهيد" في أصول الفقه، كانست وفاتسه سسنة [510هـ] انظر في ترجمته: الذهبي، سير أعلام النبلاء، 14/ 335-336، وابسن كثير، البداية والنهاية، 12/ 672، وابن العماد الحنبلي شذرات الذهب، 27/4.

⁽³⁾ التمهيد،1/16.

⁽⁴⁾ المستصفى،1/378.

* تقسيم الأدلّة الكليّة

قسم الأصوليون الأدلّة باعتبارات مختلفة أهمها الاعتبارين التاليين: 1/ باعتبار طريق ثبوها: تنقسم إلى أدلّة نقليّة وأدلّة عقليّة (1).

الأدلّة التقليّة: هي ما كان أساسها التقل، ولــيس للمحتهـــد دحـــل في تكوينها وإيجادها وهي: الكتاب والسنّة والإجماع ومذهب الصحابي وشرع من قبلنا.

الأدلّة العقليّة: هي ما كان طريقها النّظر والعقل وأساس وحودها الاحتهاد والرأي وهي: القياس والمصالح المرسلة والاستحسان وسدّ الذرائع.

وهذه قسمة كما يصفها الإمام الشّاطي (2) بالنسبة إلى أصول الأدلّة، وإلا فكل واحد من الضّربين مفتقر إلى الآخر من وحه؛ فالتقلية لابدّ مــن إعمــال العقل فيها لاستنباط الأحكام، والعقليّة لابد أن تسندها النقليّة لإبّات حجيّتها.

⁽¹⁾ انظر: سميح عاطف الزين، علم أصول الفقه الميسر، ص297-298.

2/ باعتبار الاتفاق والاختلاف: تنقسم إلى أدلَّة متَّفق عليها وأدلَّة مختلف فيها.

الأدلّة المتّفق عليها: هي الكتاب والسنّة والإجماع، وتسمى الأدلّة الأصليّة، لأنّها أصل لما سواها.

الأدلّة المختلف فيها: هي الاستحسان، المصلحة المرسلة، العرف، سلم الذرائع، وتسمى الأدلّة التبعيّة أو الفرعية؛ لألها لا تستقلّ عن الأصليّة ومنها تستمدّ اعتبارها وحجيّتها.

أما القياس فمن اعتد بالمذهب الظّاهري ألحقه بالمختلف فيها، ومن لم يعتد به حعله في المتّفق عليها.

* * *

* منهج الأصوليين في عرض الأدلّة الكليّة.

عرض الأصوليون الأدلة الكليّة من خلال المنهجين التاليين!

منهج الإجمال: وهو منهج يروم جمع الأدلّة الأصليّة المنمرة للأحكام بذاتما، على وحه يظهر فيه اندراج كل الأدلّة التبعيّة ضمنها، كما هو الحال عند الإمام الباحي (1)، فقد عدّ الأدلّة ثلاثة هي: أصل ومعقول أصل واستصحاب حال (2).

أما الأصل فهو: الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

وأما معقول الأصل فهو: لحن الخطاب وفحوى الخطاب والحصر ومعسى الخطاب.

وأما استصحاب الحال فهو استصحاب حال العقل(3).

وعلى هذا سار الإمام الغزالي فقد اعتبر الأدلّة المثمرة للأحكام بذاتها، ثلاثة فقط هي: الكتاب والسنّة والإجماع (4)؛ وما عداها فهي إما أدلّة موهومة وإما

⁽¹⁾ هو سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث أبو الوليد الباحي، ولد سنة [403هـ]، بباحة في الأندلس، رحل إلى الحجاز ثم بغداد فتعلم من علمائها وعلم، من كبار فقهاء المالكية، اشتهر بمناظرته لابن حزم الظاهري، كانت وفاته سنة [474هـ]، وقيل: [494هـ]، من تسصانيفه: "إحكسام الفصول في أحكسام الأصول"، " الحدود"، "الإشارة" وغيرها، انظر في ترجمته: القاضي عيساض، ترتيسب المدارك، 247/2 -351، ابن فرحون، الديباج المذهب، ص197 -200، الحجوي الثعالي، الفكر السامي، 216/2 -217.

⁽²⁾ انظر: الإشارة في معرفة الأصول، ص155.

⁽³⁾ المصدر السابق

⁽⁴⁾ انظر المستصفى، 39/1

طرقٌ في الاستثمار، فالأدلّة الموهومة كما وصفها هي ما يُتصوّر أنها أدلّة وهي ليست كذلك؛ لعدم تبوت حجيّتها عنده، وطرق الاستثمار هي منهاهج في الاستنباط والنّظر وليست مداركاً مثمرة للأحكام بذاتها.

وكذلك الإمام البزدوي⁽¹⁾، إذ ذكر أن أصول الشرع ثلاثة هي الكتاب والسنة والإجماع، واعتبر القياس تابعا لها لافتقاره إليها وقيامه عليها، ولذلك عدّه فرعا من هذا الوحه وأصلا من جهة انبناء الأحكام عليه⁽²⁾.

* * *

⁽¹⁾ هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، أبو الحسن الملقسب بفخر الإسلام البزدوي نسبة إلى "بزدة" ولد سنة [400ه]، فقيه، أصولي، من كبار علماء الحنفية وحفاظ المذهب، كان لكتابه في الأصول أثر في حفظ أصول الحنفية، تروفي سنة [482هـ] من تصانيفه: "تفسير القرآن العظيم"، و"غناء الفقهاء"، و"شرح الحامع الصغير والكبير"، انظر في ترجمته: ابن قطلوبغا تاج التراحم، ص205-206، اللّكنوي، الفوائد البهيّة، ص209-211، مصطفى المراغي، الفتح المبين، 1 /276 (2) انظر: كشف الأسرار، 1/19-20.

* منهج التّفصيل

وهو مسلك يسرد فيه الأصوليون الأدلّة تباعا، دونما بيان لعلاقة الاندراج الكائنة بينها، وقد راعوا ترتيبها بحسب قوتّها في ذاها، على احستلاف بينهم بالنسبة للأدلّة التبعيّة وأصحاب هذا المنهج كُثر منهم الإمام السشيرازي (1)، والزركشي (2) ولعلّ الإمام القرافي (3) قد بلغ المدى في ذلك، عندما عدّد تسسعة

- (2) هو محمد بن بحادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله بسدر السدين، ولسد سنة [745هـ]، عالم فقيه من أئمة الشافعية، لُقب بالمنهاجيّ لحفظه منهاج الطسالبين للإمام النووي، كانت وفاته سنة [794هـ]، من تصانيفه: "البرهان في علسوم القرآن"، و"فتاوى الزركشي"، و"البحر المحيط في أصول الفقه" وغيرها، انظر في ترجمته: ابن حجر، الدرر الكامنة، 3 /397، ابن العماد الحنبلي شذرات السذهب، 6/ 335، مصطفى المراغى، الفتح المبين، 217/2.
- (3) هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العبّاس، شهاب الدين القسرافي، الصنهاحي نسبته الأولى إلى القرافة بالقاهرة، والثانية إلى قبيلة صنهاحة، من علماء المالكيّسة الميرّزين، إمام في أصول الفقه وأصول الدين، كانت وفاته سنة [684هـ]من تصانيفه: "تفائس الأصول، شرح المحصول للإمام الرّازي"، و"شرح تنقيح الفصول"،

⁽¹⁾ هو إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي أبو إسحاق السشيرازي، ولسد سنة [393هـ] تلقى العلم بشيراز ثم انتقل إلى بغداد ودرّس بعدها في النظاميّة، اشتهر بالجدل والمناظرة وقوة الحجّة، لمع في فنون كثيرة وكان إماما في الفقه والأصول، من تصانيفه: "المهذب في المذهب"، و"النكت" في الخلاف، و"اللمع" و"التبصرة" في الأصول، كانت وفاته سنة [476هـ] انظر في ترجمته: ابسن خلكسان، وفيسات الأعيان،1/29 -31، وابن السبكي تاج الدين، طبقات السشافعية، 4752 ومسا بعدها. وجمال الدين الإسنوي، طبقات الشافعية، ص239.

عشر دليلا لا يفرّق بينها إلا بحرف الواو العاطفة (1).

* موقع الإجماع من باب الأدلّة

مما سبق يتضح أن الإجماع هو الدليل السذي يلي النصوص في القوة والاحتجاج، ولم يختلف الأصوليون في ذلك، فالقرآن هو كلام الله السذي لا يسبقه شيء، وهو منشأ اعتبار كل الأدلة الأخرى، وكذا السنة فهي في الدّلالة على الأحكام وحي الله غير المتلوّ ولذلك غالبا ما تُجعل مع القرآن في مرتبة واحدة كما حاء في قول القاضي الباقلاني "اعلموا أن أصول الفقه محصورة فأولها: الخطاب الوارد في الكتاب والسنة"(2)، على اعتبار ألهما وحي ثم يليهما الإجماع، وقدّم بعض الأصوليين الإجماع على التصوص في ترتيب الأدلّة، باعتبار أول ماينظر فيه المجتهد كما حاء في قول الإمام ابن قدامة (3) " يجب على باعتبار أول ماينظر فيه المجتهد كما حاء في قول الإمام ابن قدامة (3) " يجب على

و"الفروق"، و"الذخيرة"، انظر في ترجمته: ابن فرحون، الديباج المسلمه، ص128 - 128، الحجوي الثعالي، الفكسر السسامي،233/2، محمسد محلسوف، شسجرة النور،270/1.

⁽¹⁾ انظر: شرح تنقيح الفصول، ص 350.

⁽²⁾ التقريب والإرشاد، 1/310.

⁽³⁾ هو أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ينتهي نسبه إلى عمر بن الخطاب عليه المقدسي الدّمشقي الصالحي، كان مولده سنة [541هـ]، انتهت إليه معرفة المذهب الحنبلي، كان ورعا زاهدا اشتغل بالتصنيف والفنون والمناظرة، تـوفي سنة [620هـ]، من تصانيفه "الشافي" و"الكافي" و"المغني" في الفقه و"روضة الناظر وحنة المناظر" في الأصول، انظر في ترجمته: الذهبي، العبر في خبر من غبر، 3/ 180 -

المحتهد في كل مسألة أن ينظر أول شيئ إلى الإجماع فإن وحده، لم يحستج إلى النظر إلى سواه، ولو خالفه كتاب أو سنّة علم أن ذلك منسوخ أو مُتأوَّل لكون الإجماع دليلا قاطعاً لا يقبل نسخاً ولا تأويلاً (1).

* نشأة فكرة الإجماع

كان منهج الاجتهاد عند الصحابة رضي الله عنهم فيما استحد من المسائل بعد وفاة رسول الله على قائماً على الاستشارة وتبادل الرأي، كما تدلّ عليه الأحداث التي واجهتهم وأهمها مسألة الخلافة وقتال مانعي الزكاة، وجمسع انقرآن، وغيرها.

ولقد كان اطمئناهم إلى ما اتفقت عليه الجماعة أكثر مما تفرّد به الواحد، وكذلك اهتم الأئمة المحتهدون بمواضع الاتفاق، وحرص جميعهم على عسم المئتذوذ، ومن ذلك حرص الإمام أبي حنيفة على عدم مخالفة أقوال السصحابة، وحرص الإمام مالك على عدم مخالفة إجماع أهل المدينة، إلى أن دوّن الإمام انشافعي علم أصول الفقه في كتابه "الرسالة"، واعتبر ما اتّفقت عليه جماعة للسلمين حجة لا يجوز الخروج عنها.

وعلى هذا سار الفقهاء المحتهدون من بعد، فقد عمل جميعهم على معرفة مواضع إجماعات الصحابة حتى لا يخرجوا عنها، بل تعدى ذلك إلى عدم الخروج برأي لا يوحد فيما اختلفوا فيه.

⁽¹⁾ ابن بدران الدمشقي، نزهة الحاطر في شرح الروضة، 394/2.

* التأليف في موضوع الإجماع

تناولت كل المصنّفات الأصولية في مختلف المدارس والمذاهب دليل الإجماع ضمن باب الأدلة الكليّة وألّف بعض الأئمة في الإجماع استقلالا ومن ذلك:

- إحماع أهل المدينة للقاضي عبد الوهّاب [ت422هـ].
 - مراتب الإجماع للإمام ابن حزم [ت456هـ].
 - إجماع أهل المدينة للإمام الأبياري [ت618هـ].
- نقد مراتب الإجماع لشيخ الإسلام ابن تيمبّة [ت728هـ.].

* * *





المبحث الأوّل: الإجماع حقيقته، إمكانه، حُجيّته أولاً: تعريف الإجماع لغةً واصطلاحاً

الإجماع لغةً: يُطلق لفظ الإجماع في اللّغة ويُراد به إما العزم على الأمــر أو الاتّفاق عليه.

فبمعنى العزم على الأمر جاء قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَا عَكُمْ ﴾ وقوله ﷺ: "من لم يعقد الله والعزم.

وبمعنى الاتفاق يقول ابن منظور: " الإجماع أن تجمع السشيء المتفسرة ... كالرّأي المعزوم عليه السمُمضى الله الله ولا يبعد المعنى المقصود في الاصطلاح عند الأصوليين عن الإطلاقين معًا، كما بيّنهُ الإمام الباحي في قوله: " فإذا قُلت: (أجمعت الأمّة على الحكم) فإنّه يحتمل الأمرين جميعا:

⁽¹⁾ سورة يونس، 71.

⁽²⁾ رواه أبو داود، كتاب الصوم، باب النيّة في الصيام، 341/2، واللفظ لــه، وأحمــد حديث رقم 26457، مسند الإمام أحمد، 54/43، والنسائي، كتــاب الــصيام، باب النيّة في الصيام عند ذكر اختلاف الناقلين لخــبر حفــصة، 4/196-197، وروآه غيرهم بغير لفظ" يُجْمع" انظر: ابن ماحة، سنن ابن ماحة، كتاب الصيام، باب ما حاء في فرض الصوم في الليل، حديث رقم 1700، سنن ابن ماحــة، ص297، والدرامي، كتاب الصيام، وقد ترجم للباب بلفظ (يُجمع) فقال:" باب من لم يُحمـع الصيام من الليل"، سنن الدرامي، 12/2.

⁽³⁾ لسان العرب، 358/2.

أحدهما: أنها عزمت على إنفاذه، والثاني: أنها احتمعت على القــول بــه وتصويبه (1).

الإجماع اصطلاحاً: اختلفت عبارات الأصوليين في تعريف الإجماع، ومرد ذلك إما إلى الاختلاف في بعض متعلّقاته وإما إلى نقصان بعض التعريفات من القيود اللازمة لضبطه، مع اشتراط أصحابها لتلك القيود، ومما حاء في ذلك ما يلي:

1/ تعريف الإمام أبي الحسين البصري⁽²⁾: يقول: " الإجماع هو الأثفاق من جماعة على أمر من الأمور إما فعل أو ترك⁽⁽³⁾.

اعترض عليه من وجهين:

الأول: أن فيه عموماً من جهة هيئة المجمعين فقوله: "جماعة" لا يدلّ على صفة المجمعين.

الثاني: حلو التعريف من ذكر العصر الذي حصل فيه الاتفاق.

⁽¹⁾ إحكام الفصول، 1/144.

⁽²⁾ هو محمد بن على الطيّب البصري أبو الحسن، ولد بالبصرة، ولا يعرف تاريخ مولده، برع في علمي الأصول والكلام، أحد أئمة المعتزلة، كان قوي العارضة في المحادلة وكانت وفاته سنة [436هـ] من تصانيفه "المعتمد في أصول الفقه"، و"شرح الأصول الحمسة"، انظر في ترجمته، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 3/ 314 و 315، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 271/4، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 8/ 259.

⁽³⁾ المعتمد في أصول الفقه، 3/2، وقد أخذه عنه بلفظه الإمام أبو الخطاب الكلـوذاني، التمهيد، 224/3

2 __/ تعريف الإمام أبي إسحاق الشيرازي يقول:" الإجماع هــو اتّفــاق عنماء العصر على حكم الحادثة" (1).

استحسن هذا التعريف كل من الإمام أبي المظفّر السمعاني⁽²⁾، واختاره بعض الحنابلة منهم الإمام ابن مفلح⁽³⁾ وابن عقيل ⁽⁴⁾ إلا أن ابن عقيل عدل عسن

(1) شرح اللمع، 665/2.

- (2) هو منصور بن محمد أبو المظفّر السمعاني، ولد سنة [426هـ]، برع في علوم كثيرة كالتفسير والحديث والفقه والأصول وعلم الكلام، لُقّب بتاج الإسلام، تفقه على مذهب أبي حنيفة وبعد أن رحل إلى بغداد انتقل إلى مذهب الشافعية، من تصانيفه "منهاج السنة" و"قواطع الأدلة في الأصول" كانت وفاته سنة [489هـ]، انظر في ترجمته: ابن الأثير الحزري، اللباب في تهذيب الأنساب، 139/2، الإسنوي، طبقات الشافعية، ص217، حاحي خليفة، كشف الظّنون، 2/ 302.
- (3) هو محمد بن مفلح بن محمد بن ممرج الملقّب بشمس الدين أبي عبد الله المقدسي، ولد سنة [712هـ]، كان شيخ الحنابلة في وقته حافظا لمسائل شيخه ابسن تيميه، مات سنة [763هـ] من تصانيفه: "الفروع"، "الذكت"، "الفوائد السنيّه"، "الآداب الشرعية"، انظر في ترجمته: ابن حجر، الدرر الكامنة، 261/4 -262، ابن كسئير، البداية والنهاية، 21/723، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 1996. انظر تعريفه للإجماع في كتابه، أصول الفقه، 2 /365 -366.
- (4) هو على بن عقيل بن محمد بن عقيل أبو الوفاء البغدادي، ولد سنة [431هـ]، كان إماما تفقّه على القاضي أبي يعلى الفرّاء وصار عالم العراق وشيخ الحنابلـة ببغـداد، اشتغل بمذهب المعتزلة وبرع في علم الكلام، كانت وفاته سنة [513هـ]، مـن تصانيفه "كتاب الفنون"، "الفصول في فقه الحنابلة"، "الواضح في أصول الفقه"، انظر في ترجمته: ابن كثير، البداية والنهاية، 12/ 677 -678، ابن النجـار البغـدادي

عبارة "علماء العصر" إلى عبارة " فقهاء العصر"، واعتبر لفظ العلماء حداً بالمشترك؛ لأن اللّغويين وعلماء الكلام لا يُعتبر قولهم في الإجماع؛ ولذلك عبّر أغلب الأصوليين عن المجمعين بلفظ "المجتهدين" أو "أهل الحلّ والعقد"

3/ تعريف الإمام الغزالي: يقول الإجماع هو أتّفاق أمة محمد على خاصّة على أمر من الأمور الدينيّة الأ).

اعترض عليه من وجهين:

الأول: أن لفظ "الأمّة" يشمل كل المسلمين من العلماء والعوام، والإجماع إنما يقصد به المحتهدين من الأمة، كما يلزم من لفظ "الأمة" كذلك، " أنه لسو خلا عصر من الأعصار عن أهل الحلّ والعقد وكان كل من فيه عاميًا واتفقوا على أمر ديني، أن يكون إجماعًا شرعيًا وليس كذلك"(2).

الثاني: إطلاق لفظ الأمة دون تقييد العصر الذي يقع فيه الإجماع، فالأمة ممتدة من البعثة إلى قيام الساعة، يقول الإمام الآمدي (3)." وليس ذلك مذهبا له

المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص145 -146، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 4/ 35 -39. وانظر تعريفه للإجماع في كتابه الواضح في أصول الفقه، 42/1.

⁽¹⁾ المستصفى، 1/325.

⁽²⁾ الآمدي، الإحكام، 254/1، وانظر: ابن السبكي، رفع الحاجب عن مختصصر ابسن الحاجب، 139/2.

⁽³⁾ هو سيف الدين علي بن محمد أبو الحسن التغلبي الآمدي ولد سنة [551 هـ]، أصولي باحث، صاحب التصانيف النافعة، ارتحل إلى بغداد وتعلّم بحا، ثم انتقل إلى الشام والقاهرة، اشتغل بمذهب الحنابلة، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، تصدّر للإقسراء بالجامع الظافري، وتوفي سنة [631هـ]، من تصطانيفه: "الإحكسام في أصول

ولا لمن اعترف بوجود الإجماع الأ⁽¹⁾؛ لأن مقتضاه عدم إمكان انعقاد الإجماع إلى يوم القيامة.

4/ تعريف الإمام الزركشي: يقول: "الإجماع هو اتفاق بحتهسدي أمّسة محمد الإمام الزركشي: يقول: "الإجماع هو اتفاق بحتهسدي أمّسة محمد الأعصار الأعصار الأعصار الأعصار الأعصار الأعصار العمر عليه من جهة عدم تقييد الأمر المجمع عليه، وهي مسألة خلافية. فمن قيد ذلك بالأمر الديني أخرج ما كان من أمور الدنيا، كترتيب الجيوش وتدبير أمور الرّعيّة.

* * *

ل إلى

ول-

الأحكام"، "أبكار الأفكار"، "منتهى السول في الأصول"، انظر في ترجمته: ابسن خلكان، وفيات الأعيان: 293/3، ابن السببكي، طبقات السفافعية: 48. الإسنوي، طبقات الشافعية: 48.

⁽¹⁾ الإحكام، 1/254، وانظر: ابن السبكي، رفع الحاجب عن مختصر ابسن الحاجب، 138/2 -139.

⁽²⁾ البحر الحيط، 4/ 436، وتكاد تكون العبارة نفسها في تعريف الإمام المشوكاني في إرشاد الفحول، ص71.

ومن أطلق حعل الإجماع شاملا لكلّ ذلك، كالإمام الرّازي⁽¹⁾ والآمدي⁽²⁾. يقول الرازي: "والحقّ أنه حجّة مطلقاً؛ لأن أدلّة الإجماع غير محتصّة ببعض لصّور" (3).

وقد نقل الإمام القرافي عن إمام الحرمين أنه قـــال:" لا أتـــر للإجمــاع في العقليات فإن المعتبر فيها الأدلّة القاطعة، وإنما يعتبر الإجماع في السمعيات (4).

- أنه يم

- أن الإ

) مو يرا

تلحرة

الدم م

التعيء

بخاطر

خفاطر

2] نظر: ا

(3) انظر: ۱

(4) خطر: ۱

⁽¹⁾ هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري أبو عبد الله فخر الدين الرازي، ولد سنة [544هـ]، فقيه شافعي وإمام مفسر، أتقسن اللغين العربية والفارسية وألف بهما، من تصانيفه "التفسير الكبير"، "المحصول في أصول الفقه"، "المعالم"، كانت وفاته سنة [606هـ]، انظر في ترجمته: ابن خلكان وفيات الأعيان، 4/ 252، ابن السبكي، طبقات الشافعية، 8/ 81 وما بعدها، الإسنوي طبقات الشافعية، ص313 -314. انظر تعريفه، حيث قال:" الإجماع عبارة عسن أتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد على أمر من الأمور" المحصول، 20/4، وذات التعريف نقله عنه الإمام القراقي، انظر: شرح تنقيح الفصول، 253.

⁽²⁾ حاء الإطلاق في عبارة الإمام الآمدي في قوله:" الإجماع عبارة عن اتفاق جملة أهـــل الحلّ والعقد من أمة محمد ﷺ في عصر من الأعصار على حكم واقعة من الوقــائع" الإحكام، 254/1.

⁽³⁾ المحصول، 206/4، وتبعه في ذلك القاضي البيضاوي، فقال: " الإجماع هـو اتّفاق أهل الحلّ والعقد من أمة محمد ﷺ على أمر من الأمور" ابن الـسبكي، الإهـاج في شرح المنهاج، 389/2.

⁽⁴⁾ شرح تنقيح الفصول، ص253، وانظر تفصيل ذلك في البرهان، 458/1.

5/ تعريف أبي إسحاق النظام (1): يقول" الإجماع هو كل قــول قامــت (2) عريف أبي إسحاق النظام (2).

وهو تعريف يُناسب مذهبه في إنكار الإجماع، وقد اعترض عليه بالفسساد؛ لجخالفته الوضع اللّغوي والعرفي (3)، فالإجماع لم يطلق لغةً ولا عرفاً إلا على الاتّفاق. وعلى فرض التسليم بهذا، فإن إجماع المجتهدين في كل عصر هو قول قد قامت حجّته، فيلزمه التسليم به بناءً على تعريفه.

* الخلاصة

مما سبق يمكن الخلوص إلى جملة من المحدّدات التي ينصبط بهــــا التعرّيــف الاصطلاحي للإجماع وهي:

- أنه يتعلَّق بالمجتهدين، فيخرج اتفاق العوام (4).

- أن الأَتْفاق لابد أن يحصل من الجميع، فخرج اتفاق بعض المحتهدين؛ لأن

⁽¹⁾ هو إبراهيم بن سيّار بن عبّاد الضّبعي البصري الـــمتكلّم، الشاعر الأديب، من أثمّــة المعتزلة وإليه تنسب فرقة النّظّامية، تبحّر في علوم الفلسفة، وانفرد بمسائل، ذكر له ابن النّديم ما يُقارب الأربعين مصنفا منها: "الجواهر والأعراض" و "النبوّة"، كانت وفاته سنة بضع وعشرين ومائتين، انظر في ترجمته: ابن النّديم، الفهر ســــت، 205-206، الخطب البغدادي، تاريخ بغداد، 94/6.

⁽²⁾ انظر: الغزالي، المستصفى، 325/1، الآمدي، الإحكام 254/1، ابن قدامة، نزهــــُة الخاطر شرح الروضة، 276/1، الزركشي، البحر المحيط، 440/4.

⁽³⁾ انظر: الغزالي، المستصفى، 325/1، الآمدي، الإحكام، 1/254، ابن قدامة، نزهــة الخاطر شرح الروضة، 276/1.

⁽⁴⁾ انظر: الزركشي، البحر المحيط، 436/4.

ندرة المحالف تمنع تحقق الإجماع (1).

- أن قول المجتهد الواحد في العصر الواحد لا يكون إجماعاً، لعدم وجــود حقيقته وهي الاتّفاق⁽²⁾.
- أن قول المحتهدين من غير المسلمين ليس إجماعًا، وإجماع الأمم السسابقة ليس حجّة (3).

أن الإجماع يتحقق بعد وفاة النبي ﷺ، فخرج اتّفاق الصحابة في عـــصره، ويكون في عصرٍ من العصور، فخرج اتّفاق كل الأمة إلى يوم القيامة (4).

ثانياً: إمكان الإجماع

تناول الأصوليون مسألة إمكان الإجماع من ثلاث جهات (5).

الأولى: جهة التصوّر؛ أي: الإمكان العقلي، فقالوا: هل يُتصور اتفاق كـــل المجتهدين على حكم واحد من غير المعلوم من الدين بالضرورة؟

الثانية! حهة الوقوع؛ أي: الإمكان الواقعي، فقالوا: إذا كان الإجماع متصوّرا عقلا، فهل هو ممكن الوقوع فعلا؟

الثالثة: حهة الاطلاع عليه؛ أي: إمكان النقل، فقالوا: إذا كسان متسصورا عقلا وممكن الوقوع فعلا، فهل يمكن نقله والاطلاع عليه والتحقق من انعقاده؟

⁽¹⁾ انظر:المصدر السابق.

⁽²⁾ سيأتي تفصيل هذه المسألة عند الكلام عن شرط التواتر في المجمعين.

⁽³⁾ انظر: الزركشي، البحر المحيط، 436/4.

⁽⁴⁾ انظر: المصدر السابق.

⁽⁵⁾ انظر: الجويني، البرهان،1/432.

* مذاهب الأصوليين في إمكان الإجماع

1/ في إمكان التّصور والوقوع

أنكر قوم (1) إمكان تصور الإجماع كما ينقل الإمام الرّازي ذلك في قول. أوربما قال بعضهم: كما أن اختلاف العلماء في الضّروريات محال، فكذا قفاقهم في النّظريات محال، "(2) واستدلّوا على مذهبهم بما يلي:

قالوا: إن الإجماع ينعقد إما عن دليل قطعي أو ظني، فإن كان عن قطعي قطعي أو ظني، فإن كان عن قطعي قطع العادة تُحيل عدم نقله وعندئذ فالدليل القطعي يُغني عن الإجماع، وإن كان عن ظني فإن كثرة العلماء واختلاف هممهم ودواعيهم في الطّلب، تُحيل في عن ظني فإن كثرة العلماء واختلاف هممهم المعمل المعلم الواحد (3)، يقول إمام الحرمين ناقلا مذهبهم: "عادة اتفاقهم على الحكم المطنون، بمثابة تصوّر احتماع العالمين في صبيحة يوم، على قيام أو قعود، أو أكل مأكول، ومثل ذلك غير ممكن في اطراد العادة العالمين.

وذهب الجمهور إلى أن الإجماع ممكن وواقع مستدلين بما يلي:

⁽¹⁾ هكذا نقل الأصوليون هذا القول أو بما قارب من العبارات دون نــسبته لأصــحابه، انظر: الجويني، البرهان، 431/1، الرازي، المحــصول، 21/4، الزركــشي، البحــر المحـط، 437/4.

⁽²⁾ المحصول، 21/4، ابن السبكي، الإبماج، 391/2.

⁽³⁾ انظر: الآمدي، الإحكام، 255/1 - 256، الكلوذاني، التمهيد، 247/3، الرازي، الخصول، 53/4.

⁽⁴⁾ البرهان،1/432.

- الإمكان العقلي، فقالوا: إن الاتفاق على الدّليل الظينيّ الحيالي عين معارضة القاطع، أمر ممكن، بل إن الإمكان العقلي يشمل حتى الاتّفاق على الضلال (1)، فقد اتّفق اليهود والنّصارى على إنكار بعثة الرسول على مع قيام الأدلّة القاطعة على ذلك.
- الفرق بين اتّفاق الأمزجة والاتفاق على الأحكام السشرعية، فإنه لا يوحد ما يصرف الناس في أمزجتهم إلى اختيار واحد، كما هو الحال في طعامهم ولباسهم أما الاتّفاق على الأحكام الشرعيّة فإن البواعث قائمة على طلبها من أدلّتها وإن كانت من قبيل الأمارات (2).
- الوقوع فقالوا: إن وقوع الإجماع هو "دليل التصوّر وزيادة" (3)، وقد وقع اتفاق المحتهدين في مسائل كثيرة، كاتفاقهم على أن الماء الذي لم يتغيّر لون وطعمه وريحه هو ماء طهور، واتفاقهم على أن الأحكام التكليفيّة خسسة، وغيرها، وقد اعتبر إمام الحرمين احتماع أتباع إمام على مذهبه، من هذا الجنس أيضا (4)، من حيث الإمكان العقلي، وعما نقله الإمام الزركشي عسن الأستاق الإسفراييني (5)، قوله "نحن نعلم أن مسائل الإجماع أكثر مسن عسشرين ألسف

⁽¹⁾ انظر: الجويني، البرهان،1/432-433، وانظر، ابن قدامة، نزهــــة الخـــاطر شـــر روضة الناظر، 275/1.

⁽²⁾ انظر: الغزالي، المستصفى، 326/1، الرازي، المحصول 22/4.

⁽³⁾ الآمدي، الإحكام، 256/1.

⁽⁴⁾ انظر: البرهان، 433/1، الغزالي، المستصفى، 10/1، 326.

(1) نائ

2/ في إمكان الاطلاع عليه

لتفقون على إمكان تصوّر الإجماع مختلفون في إمكان الاطلاع علية، فنفاه والمتعلقة المتعلقة المتع

* أدلّة النفاة

وقع

استدلَّ القائلون بعدم إمكان الاطلاع على الإجماع والتحقَّق من انعقاده بما يلمى:

- أنساع خطة الإسلام وتفرّق أهل الإجماع في البلاد النائية، وعلى فـــرض معرفتهم جميعاً فإنه يتعذّر الاطلاع على رأي كل واحد منهم (4).

أهل العراق وخراسان، صاحب التصانيف الكثيرة منها: "الجامع في أصول الدين"، "الردّ على الملحدين"، تعليقة في أصول الفقه، كانت وفاته سنة [418هـ]، انظر في ترجمته ابن خلكان، وفيات الأعيان، 1/ 28، ابن السبكي، طبقات الشافعية، 256-257، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 3/209-210.

- (1) البحر المحيط، 439/4.
- (2) انظر: الآمدي، الإحكام، 256/1.
- (3) وهذا ليس نفيًا لحجيّة الإجماع في العصور الأخرى، فإن أمكن الاطلاع عليه كان حجّة، وهو ما صرّح به في غير هذا الموضع حيث قال:" إجماع غير الصّحابة حجّـة، خلافا لأهل الظاهر". انظر: المحصول 34/4 -35 و 199.
- (4) انظر: البرهان، 1/432، الكلوذاني، التمهيد، 247/3، الآمدي، الإحكام، 257/1.

- على فرض إمكان الاحتماع بكل واحد والسماع منه، فإن ذلك لا يُفيد بأن مُعتقده كذلك (1).

- على فرض تقدير حصول العلم بمعتقده، فإنه يتعذّر العلم ببقائه إلى حين الوصول إلى الباقين، كما ينقل إمام الحرمين ذلك في قوله: " لو ذهب ذاهب من العلماء إلى مذهب، فما الذي يؤمن من بقائه عليه وإصراره على مذهبه، إلى أن يُطبق النّقل طبق الأرض الأركام؟

ومع كل هذه الاحتمالات، فلا يمكن التحقّق من انعقاد الإجماع.

* دليل الجمهور

أما الجمهور فقد تمسكوا بدليل الوقوع، فقالوا مادام الإجماع قسد انعقد ووقع في مسائل عدّة فإن هذه الاحتمالات مردودة، وفصّل الإمام الغزالي صورة إمكان الاطّلاع فقال: " يُتصوّر معرفة ذلك بمشافهتهم، إن كانوا عددا يُمكن نقاؤهم، وإن لم يُمكن عُرف مذهب قوم بالمشافهة، ومذهب الآخرين بأخبار التواتر عنهم "(3).

كما نقل إمام الحرمين عن القاضي الباقلاني، صورة من صــور الإمكــان الواقعي وهي: " أن يجمع - ملك ذو نفوذ - علماء العالم في مجلس واحــد، ثمّ يُلقي عليهم ما عنّ له من مسائل، ويقف على خلافهم ووفاقهم، فهذا وجه في

⁽¹⁾ انظر: الرازي، المحصول، 23/4، الآمدي، الإحكام، 257/1

⁽²⁾ البرهان، 1/432، وانظر: المحصول، الرازي 23/4، الآمدي، الإحكام، 257/1.

⁽³⁾ المستصفى، 1/326، الآمدي، الإحكام، 257/1.

التصوير بين، لا يتوقّف تصوّره على فرض خرق العادة" (1).

ومع ذلك فإن إمام الحرمين يُقرّ بأن انعقاد الإجماع على حكم مظنون، ليس بالأمر السّهل المتيسّر وذلك في قوله: " ... ومن ظنّ أن تصوّر الإجماع وقوعا في زماننا في آحاد المسائل المظنونة مع انتفاء الدواعي الجامعة هيّن، فلسيس علسى بصيرة من أمره " (2).

* التحقيق في مذهب الإمام أحمد

اشتهرت هذه العبارة عن الإمام أحمد - رحمه الله - كما ينقلها عنه ابنه: "
من ادّعى الإجماع فقد كذب، لعل الناس اختلفوا"(3)، ظاهر العبارة يدل على
إنكار إمكان الإطلاع على الإجماع، وقد نسب الإمام الآمدي هذا القول للإمام
أحمد (4)، ولكن الإمام أحمد يُصرّح في مواضع كثيرة بدليل الإجماع، وكُتب
الحنابلة من بعده كذلك، وعليه فقد تأوّل الأصوليون من الحنابلة هذه العبارة بما يصرفها عن ظاهرها؛ ومما جاء في ذلك ما يلى:

⁽¹⁾ المصدر السابق،1/ 433، وانظر: الكلوذاني، التمهيد، 248/3، الرازي، المحسصول 24/4.

⁽²⁾ يستشهد بعض الباحثين المعاصرين بهذا النص للقول بأن إمام الحرمين ينفسي تسصور وقوع الإجماع، وهذا غير صحيح فإن غاية ما أراده الإمام، هو أن الإجماع في المسائل الظنية، أمر يصعب تحقّقه، ومعلوم أن الإقرار بصعوبة الأمر لا يعني استحالته، انظر: البرهان، 434/1.

⁽³⁾ انظر:أبا يعلى الفرّاء، العدّة، 1059/4

⁽⁴⁾ انظر: الإحكام، 256/1.

- أنها محمولة على الورع في النقل؛ أي: حواز وجود الخلاف مــع عــدم الاطلاع عليه.
 - أن المقصود بما من لا معرفة له بخلاف السلف.
 - أن المقصود بما من ادّعي الانفراد بالاطلاع على الإجماع.

وغيرها من التأويلات التي يستقيم معها اعتبار الإجماع حجّة عند الإمام أحمد، وأصلا من أصول الحنابلة من بعده (1).

* ثالثاً حجية الإجماع

فصَّل الأصوليون القول في حجية الإجماع من خلال الأسئلة التالية:

- هل تُستفاد حجية الإجماع من جهة السّمع أم من جهة العقل أم منهما ؟
 - إذا انعقد الإجماع هل يكون حجّة؟
 - إذا كان الإجماع حجّة فهل يفيد القطع أم الظّن؟

1/ مذاهب الأصوليين في مسلك إثبات حجية الإجماع

حصر الجمهور مسلك إثبات حجيّة الإجماع في الـــــــمع⁽²⁾؛ إذ لا ســــبيل لإثباته من جهة العقل ولا الإجماع ولا القياس.

أما العقل كما يقول الإمام الجصّاص⁽³⁾" فإنّه لم يكن يمنع وقوع الإجمـــاع

a da

بل 44

رکشی،

. عسك

4

⁽¹⁾ انظر: أبا يعلى الفرَّء، العدَّة، 1060/4، الزركشي، البحر المحيط، 439/4.

⁽²⁾ انظر: الزركشي، البحر المحيط، 441/4، الباحي، إحكام الفصول، 1/144.

من أمّتنا على الخطأ كاليهود والنصارى وغيرهم من الأمم" (1)، فحصول الاتفاق على الحقّ أو الباطل ليس من قضايا العقول، إلا ما أورده الإمام الرّازي وبعض الحنفية كما سيأتي تفصيله لاحقاً.

وأما الإجماع فلا تثبت حجيته بالإجماع "فإن الشيء لا يثبت بنفسه" (2)، لما في ذلك من الدور، (3) وكذا القياس لرجوعه لدلالة المعقول، ولما يعتريك من الظّن (4).

2/ مذاهب الأصوليين في حجية الإجماع

اختلف الأصوليون في حجيّة الإجماع وفيما يلي عرض مذاهبهم مع الأدلّـــة والردود:

ت إليه

^{[370}هـ]، من تصانيفه"أحكام القرآن" "الفصول في الأصول" انظر في ترجمه. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 72/5، ابن قطلوبغا، تاج التسراحم، ص96 وما بعدها، اللّكنوي، الفوائد البهية، ص39 -40.

⁽¹⁾ الفصول في الأصول، 107/2، وانظر: السّرخسي،1/306، الزركــشي، البحــر المحيط، 441/4، الباحي، إحكام الفصول،441/1.

⁽²⁾ الزركشي، البحر المحيط، 441/4.

⁽³⁾ وقد تمسك بعض الأصوليين بالإجماع لإثبات صحة الأحاديث الواردة في حجبته، وخروجا من الدور قالوا: "نستدل بالإجماع على صحة الحسديث ثم نثبست كون الإجماع حجة بالحديث" انظر: الإسمندي، بذل النظر في الأصول، ص531.

⁽⁴⁾ الزركشي، البحر المحيط، ج4، ص441.

- مذهب المنكرين: أنكر الشيعة والنظام حجية الإجماع (1)، ونقل إسام الحرمين أن النظام هو أول من باح برده (2)، فالشيعة اعتبروا العصمة في قسول الإمام المعصوم لا في قول الأمّة، وإذا أجمع المسلمون على حكم وجب المسصير إليه؛ "لأن فيهم من قوله حجّة وهو الإمام، والإجماع عندهم ليس بحجّة ولكن فيه حجّة"، أما النظام فالمعتبر عنده هو المستند، ولذلك يسمّي القول السدي قامت حجّته عنده، إجماعا ولو كان قول واحد.

أما الظاهرية فقد أنكروا كل إجماع لا يستند إلى نص وحصروا الممكن منه في الحالات التالية:

- ما نقلته الأمّة كلّها عصرًا بعد عصر كالإيمان والصلوات ونحوهما.
- ما نقلته الكافّة عن الكافّة إلى رسول الله ﷺ ثم أجمعوا عليه ككثير مــن السّنن.
 - ما نقله النُّقة عن النُّقة إلى رسول الله ﷺ ثم أجمعوا عليه.

فهذه هي الإجماعات التي حصرها الإمام ابن حزم (4) نافيًا ما سواها كما

⁽¹⁾ أنظر: الرازي، المحصول،35/4، الكلوذاني، التمهيد،224/3-225، الآمدي، الإحكام، 257/1، ابن النجار الفتّوحي، شرح الكوكب المسنير، ج213/2 214، الزركشي، البحر المحيط،440/4، محب الله بن عبد الشكور، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، 2/ 268 269.

⁽²⁾ انظر: البرهان،434/1.

⁽³⁾ الشيرازي، التبصرة، ص349.

⁽⁴⁾ هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح، ينتهي نسبه إلى أبي سفيان الأموي، ولد بقرطبة سنة [384هـ]، نشأ شافعي المذهب، ثم انتقل إلى مذهب أهل

حاء في قوله: "... فهذا معنى الإجماع الذي لا إجماع في الديانة سواه البتّة، ومن ادّعى غير هذا فإنما يخبط فيما لا يدري "(1).

- مذهب المثبتين: أثبت الجمهور حجيّة الإجماع، وهم الأثمـــة الأربعــة وأتباعهم (2)، وقد نقل الإمام الزركشي أنه لم يُخالف في ذلـــك إلا الإماميّـــة والنظام (3).

* * *

الظاهر، تفتّن في علوم محتلفة: المنطق والأدب والتاريخ والفقه والأصول والكلام، كانت وفاته سنة [456هـ]، من تصانيفه: المحلّى بالآثار"، "النّاسخ والمنسوخ"،"التّقريب في حدود المنطق" وغيرها، انظر في ترجمته: ابن حلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص325-330، ابن كثير البداية والنهاية ج12، ص553.

- (1) الإحكام في أصول الأحكام، 1/ 398.
- (2) انظر: الجويني، البرهان،434/1، الدبوسي، تقويم الأدلّة،26، الآمدي، الإحكام، 141/1 و 257/1 البن السبكي، الإنماج، 392/2، الباحي، إحكام الفصول، 441/1.
 - (3) انظر: البحر المحيط،4/ 440.

* أدلّة المنكرين

استدلّ المنكرون لحجيّة الإجماع بالكتاب والسنّة والمعقول على النّحو التالي: من الكتاب: قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَنَزَعْلُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنُّمُ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْمِيْوِ الْآخِرِ ۚ ذَالِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأُوبِيلًا ﴾ (1).

وجه الشّاهد في الآية: أن الأمر حاء بــالردّ إلى الله ورســوله ولا ذكــر لسواهما، ما "يدلّ على عدم الحاحة إلى الإجماع"(2).

من السنة: - حديث رسول الله على المعاذ بن حبل عندما بعثه إلى اليمن، فقال له: "كيف تصنع إن عَرض لك قضاء؟ قال: أقضي بما في كتاب الله، قال: فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال فبسنة رسول الله، قال: فإن لم يكسن في سنة رسول الله؟ قال: فضرب رسول الله صدري في سنة رسول الله؟ قال: أحتهد رأيي لا آلو قال: فضرب رسول الله صدري ثم قال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يُرضى الله ورسوله"(3).

⁽¹⁾ سورة النساء، 59.

⁽²⁾ انظر: الشيرازي، التبصرة، ص356، الآمدي، الإحكام، 260/1.

⁽³⁾ رواه أحمد، حديث رقم 2007، المسند، 36/333، وأبو داود، كتاب الأقضية، باب احتهاد الرأي في القضاء، سنن أبي داود، 302/3، والترمذي في كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي، حديث رقسم 1332، سنن الترمذي، 3/62، وقد ذكره ناصر اللدين الألباني في ضعيف سنن أبي داود، حديث رقم 287، ص287، وفي الحديث جهالة في السند ضعفت الحديث إلا أن أغلب الفقهاء قد أوردوه في كتبهم واعتمدوا عليه، وقد على عليه الإمام ابسن القسيم بقوله: "هذا حديث وإن كان عن غير مُسمين، فهم أصحاب معاذ، فلا يضره ذلك؛

وجه الشاهد: أن الحديث حصر مآخذ الأحكام في الكتاب والسسنة والاحتهاد، ولم يذكر الإجماع (1) يقول الإمام الرازي ناقلا لمذهب النفاة: "لو كان ذلك مدركًا شرعياً لما جاز الإخلال بذكره عند اشتداد الحاجة إليه؛ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز "(2).

- حديث " لا ترجعوا بعدي كُفَّارًا، يضرِبُ بعضُكُم رِقابَ بعض " (3). وجه الشاهد: في التصريح بجواز الضّلال على الأمّة ومن كان هذا شأنه لا يكون قوله حجّة (4).

من المعقول: قالوا: إذا لم يكن في الإجماع إلا احتماع الأفراد وإذا كـــان

لأنّه يدلّ على شهرة الحديث..."أعلام الموقعين، 155/1، ومثل هذه العبارة وردت عند الإمام الحصّاص، انظر: الفصول في الأصــول، 222/2، والقاضــي أبي يعلـــى الفراء، العدّة، 4/ 1292 -1293، و الإمام أبي الوليد الباحي، إحكام الفــصول، 587-586.

- (1) انظر: الشيرازي، التبصرة، 356، الكلوذاني، التمهيد، 244/3.
 - (2) المحصول: 51/4، وانظر: الآمدي، الإحكام، 261/1.

إلى

- (3) رواه البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: "لا ترجعوا بعدي كفارًا يسضرب بعضكم رقاب بعض" حديث رقم، 7077 صحيح البخاري، 2214/4، ومسلم، كتاب الإيمان، باب لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض، الجسامع الصحيح، 58/1.
- (4) انظر: الكلوذاني، التمهيد،245/3، وقد نقل الإمام الآمدي عنهم أحاديث أخسرى تدلَّ على إمكان وقوع الفساد في الأمة، وجواز خلو العصر عمن تقوم الحجّة بقوله. انظر: الإحكام، 261/1

الفرد غير معصوم عن الخطأ، فكذلك أقوال الأفراد بعد الاحتماع؛ " لأن توهم الخطأ لا ينعدم بالاحتماع "(1).

ولما كان الإجماع ليس من المسائل العقليّة، " فالعقول لا تدلّ على كـون الإجماع حجّة"، ثم انتفى مع هذا الدليل السمعي، فلا سبيل لإثبات حجيّته (2).

* مناقشة الجمهور لأدلّة المنكرين

ردّ الجمهور هذه الأدلة من الوجوه التالية:

- قالوا: أما الآية فهي دليل لنا؛ لأن الشرط في الردّ إلى الكتاب والسنّة هو وحود التراع، كما يظهر في الآية، فدلّ ذلك على أن دليل الحكم عند عدم النزاع هو الإجماع نفسه، فضلا عن أن الرجوع إلى الإجماع هو ردّ إلى الكتاب والسنّة من وحه آخر(3)؛ لأنّهما منشأ اعتبار حجيّته.

⁽¹⁾ السرخسي، 1/306، وانظر: الكلوذاني، التمهيد، 245/3، السرازي، المحسصول، 53/4.

⁽²⁾ انظر: الجويني، البرهان، 1/434 - 435.

⁽³⁾ انظر: الشيرازي، التبصرة، 356.

⁽⁴⁾ الكلوذاني، التمهيد،244/3، وانظر: الشيرازي، التبصرة، 356، الرازي، المحصول، 65-64/4.

⁽⁵⁾ الآمدي، الإحكام، 268/1.

أما الحديث الثاني فيحتمل أن يكون خطابًا لقوم بأعياهم، يجوز السخالال علم، نمعنى: " أنه أراد به بعض الأمّة" (1)، وعلى تقدير أنه خطابٌ للكلّ، فإن على احتماع الأمة على ما نُهوا عنه، كما يقول الإمام الآمدي، " على هو راجع إلى كل واحد على انفراده، ولا يلزم من جواز المعصية على كل واحد على انفراده، ولا يلزم من جواز المعصية على كل واحد حوازها على الجملة (2)، يقول الإمام الرازي: "لا نسلّم أن حكم المجموع والمحمود على الآحاد" (3) وعلى فرض التسليم فليس كل حائز واقع، وقد دلّ ما الأمة لا تتّفق على الخطأ (4).

- إن العقل يجزم بثبوت أمور في الاجتماع لم تثبت في الانفراد، وذلك في فخسوسات والمشروعات على حدّ سواء، يقول الإمام السرخسي (5) في ذلك: "قالأفراد لا يقدرون على حمل خشبة ثقيلة وإذا اجتمعوا قدروا على ذلك،

نة في

⁽¹⁾ الكلوذاني، التمهيد،245/3، وانظر: السشيرازي، التبسيرة، 357، السرازي، المحصول،45/4،

⁽²⁾ الإحكام، 268/1.

⁽³⁾ المحصول،4/65.

⁽⁴⁾ انظر: المصدر السابق.

⁽⁵⁾ هو محمد بن أحمد بن سهل أبو بكر شمس الأئمة، قاضي من كبار الأحناف، اختلف في تاريخ وفاته والراجع ألها كانت في حدود الخمسمائة، مجتهد من أهل سرخس بخراسان، كان متكلّماً، فقيهاً، أصولياً، مناظراً، صاحب تسصانيف كشيرة منسها "المبسوط" في الفقه أملاه وهو في السحن، "شرح السير الكبير للإمام محمد" "التكت" الأصول". انظر في ترجمته: ابن قطلوبغا، تاج التراجم: 234-235. حاجي خليفة، كشف الظنون: 1580/2.

واللّقمة الواحدة من الطّعام والقطرة من الماء لا تكون مشبعة ولا مروية، ثمّ عند الاحتماع تصير مشبعة ومروية....وقد قرّرنا هذا في الخبر المـــُتواتر"(1)، وهمذا يصح إثبات العصمة للأمّة ونفيها عن الأفراد.

* أدلّة الجمهور

استدل الجمهور على حجيّة الإجماع بنصوص من القرآن والسنّة على النحو لتالى:

* أدلة الجمهور من القرآن

1 - قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَيْنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَشَيْعُ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِهِ مَا تَوَلَى وَنُصَّلِهِ جَهَنَامٌ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ (2).

وهي الآية التي نُسب الاستدلال بما للإمام الشافعي (3)، والشاهد منسها في الوحوه التالية:

⁽¹⁾ السرخسي، أصول السرخسي، 1/306.

⁽²⁾ سورة النساء 115.

⁽³⁾ اشتهر ذلك عند الشافعية وغيرهم، ولكن لا وجود للآية في كتابه الرسالة، فقد اكتفى فيها بذكر الأدلة من السنة فحسب، انظر: الرسالة، ص 473 وما بعدها، وانظر: الجويني، البرهان، 1/435، الشيرازي، التبصرة، 349، الآمدي، الإحكام 1/585، وقد نقل الإمام ابن السبكي، أن الإمام الشافعي قرأ القرآن ثلاث مرات حتى وحد هذه الآية. انظر: الإنجاج، 394/2

- ورود الوعيد على متابعة غير سبيل المؤمنين، والوعيد لا يسرد إلا علسى المحرّم، فحرُم ترك سبيل المؤمنين، واللازم منه هو وحوب اتباع سسبيلهم؛ أي: اتباع الإجماع (1).

وهذا

تَ**ا**تَ

- الوعيد في الآية على اتباع غير سبيل المؤمنين لم يرد من جهة المشاقة، ولو كان كذلك لتكرّر المعنى أفرام حمل الوعيد على معنى آخر غير المشاقة؛ لأن التأسيس أولى من التأكيد.

- لو لم يحرّم الله تعالى كل معنى على سبيل الانفراد (مشاقة الرسول صلى الله عليه وسلم ترك سبيل المؤمنين) لما علّق الوعيد عليهما على الاحتماع إذ لا يحسن جمع الحرام وغيره في الوعيد (3).

- إن طلب الاتباع يقتضي بالضرورة وجود تابع ومتبوع فيكون المتبوعون،

⁽¹⁾ انظر: الجصاص، أصول الجصاص، ج1، ص111، ابن القصّار، مقدّمة في أصـول الفقه، 184 -185، الدبوسي، تقويم الأدلّة، 29، السرخسي، الأصـول، 307/1، الكلوذاني، التمهيد، 228/3، والآمدي، الإحكام، 1/ 258، ابن السبكي، الإبحاج، 2/ 394، والطوفي، شرح محتصر الروضة، 15/3.

⁽²⁾ انظر: الرازي، المحصول، 57/4، والآمدي، الإحكـــام، 264/1، وابـــن النجـــار الفتوحي، شرح الكوكب المنير، 2/ 215.

⁽³⁾ الأسمندي، بذل النظر في الأصول، ص522، انظر كسذلك: الجسصاص، أصول المحصاص، 111/2، الجصاص، أصول المحصاص، 111/2 أبو المظفر السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، 111/2 الشيرازي، التبصرة، ص349، الكلوذاني، التمهيد، 230/3، والرازي، المحسول، 1864 الآمدي، الإحكام، 1/263، ابن قدامة، نزهة الخساطر شسرح الروضة، 278/1.

بعضَ الأمّة، وهم المحتهدون والتابعون بعضها الآخر، وهم عوامّها؛ لأنه لو أريد بطلب الاتباع كل الأمّة لتأخر التّكليف بهذه الآية إلى يوم القيامة⁽¹⁾.

2 - قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ
 وَتَنْهَوْكَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ (2).

ووجه الدلالة" أن كلمة (خَيْر) بمعنى (أفعل) فيدلَّ على النهاية في الخبريّة، وذلك دليل ظاهر على ألها النهاية في الخبريّة فيما يجتمعون عليه ((3)، كما أن الخبر في الآية يدل على أن الأمة "كذلك في كل حال؛ لألهم لو أمروا بسبعض المعروف ولهوا عن بعض المنكر في حال دون حال، لما كانوا خبر أمة أخرجت للناس ((4))، فدل ذلك على ألهم على هذه الصّفة إلى يوم القيامة.

وقد حاء التعبير بصيغة المضارع" تأمرون بالمعروف وتنهون عـــن المنكـــر" الدّال على الحال والاستقبال (5)، وهو بالنسبة إليهما كاللفظ العـــام بالنـــسبة

⁽¹⁾ انظر: الشيرازي، التبصرة، ص353.

⁽²⁾ سورة آل عمران 110.

⁽³⁾ السرحسي، أصول السرحسي، 307/1، وانظر: الجصاص، الفصول في الأصــول، 112/1 الدبوسي، تقويم الأدلّة، ص26 الشيرازي، التبصرة، ص353، الــرازي، المحصول، 66/4.

⁽⁴⁾ الكلواذاني، التمهيد، 228/3، وانظر: الدبوسي، تقويم الأدلّـة، ص26، ابسن السمعاني، قواطع الأدلة، 464/2، المحصول الرازي، 73/4، الآمــدي، الإحكـام، 273/1، الطوفي، شرح مختصر الروضة، 16/3 -17.

⁽⁵⁾ انظر: الآمدي، الإحكام، 275/1.

لأفراده، فيوجب تناولهما معًا.

روب

ا أن

واللام للعموم في قوله "المعروف" و"المنكر" فدلُّ ذلك على أنَّهم آمرون بكل معروف ناهون عن كل منكر، وعليه " فلا يقع الخطأ بينهم ويوافقوا عليه؛ لأنه

وقد عضّد الإمام القرافي دلالة هذه الآيات بثبوت معناها على المطلوب من مضموم للاستقراء التَّام من نصوص القرآن والسنَّة وأحوال الصحابة وذلك يُفيد القطع عند المُطلع عليه"(2).

3 - قوله تعالى: ﴿ وَكَذَالِكَ جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِنَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمُ شَهِيدًا ﴾ (3).

ووجه الدلالة من الآية: في وصف "الوسطية" و"الوسط العدل المرضى"(4)، وقيل: " الوسط من كل شيء خياره فيكون الله عزّ وحلّ قد أخبر عن خيريـــة هذه الأمّة" (⁵⁾ وفي هذا دلالة على أن قبول قولهمُ واحب، إذ لا يجوز أن يعدُّهُم

⁽¹⁾ القرافي، شرح تنقيح الفصول، 255.

⁽²⁾ المصدر السابق.

⁽³⁾ سورة البقرة 143.

⁽⁴⁾ السرخسي، أصول السرخسي، 1/308، وانظر: الدبوسي، تقويم الأدلَّــة، ص27، الآمدي، الإحكام، 270/1

⁽⁵⁾ الرازي، المحصول، 66/4، وانطر: ابن السبكي، الإيماج، 399/2.

و يجعلهم شهداء على النّاس، ثم لا يكون قولهم حجة عليهم "(1). * مناقشة المنكرين لأدلة الجمهور من القرآن

رد المنكرون دلالة كل الآيات المذكورة (2)، وفيما يلي تفصيل ما ذكروه مرتبا بحسب ترتيبها السابق.

- الوعيد الوارد في الآية على اتباع غير سبيل المؤمنين، متعلّق بمعنى المشاقة فحسب (3)، يقول الإمام الآمدي ناقلا مذهب معارضيه: "نحن نسلّم أن مسن شاقق الرسول وكفر، فإنّه يكون متوعّدا للعقاب وذلك لا يدلّ على وحسوب

⁽¹⁾ الشيرازي، التبصرة، ص354، وانظر كذلك: الحصاص، أصول الحصاص، 107/2 107/2، ابن السمعاني، قواطع الأدلة، 463/1 الكلوذاني، التمهيد، 275/3، الأسندي، بذل النظر في الأصول، ص520، الآمدي، الإحكام، 270/1، الطوفي، شرح مختصر الروضة، 16/3، ابن النجار الفتوحي، شرح الكوكب المنير، 217/2.

⁽²⁾ ساق الإمام الغزالي أدلة الجمهور من الكتاب ولكنه لم ير فيها دلالة على حجيدة الإجماع، فقال: "فهذه كلّها ظواهر لا تنص على الغرض، بل لا تدلّ أيسضا دلالسة الظواهر" وحتى بالنسبة لآية المشاقة وهي أقوى ما تمسّك به الجمهسور، فقد قال عنها: "والذي نراه أن الآية ليست نصًا في الغرض بل الظّاهر أن المراد بها أن من يُقاتل الرسول في ويُشاقه ويتبع غير سيل المؤمنين في مشايعته ونصرته ودفع الأعداء عنه نوله ما تولى"، وعليه فإن اعتراضات نفاة الإجماع تلتقي مع كلام الغزالي هذا، مسع الاختلاف في الموقف من الإجماع، فالغزالي يثبت حجية الإجماع ولكنه لا يسرى أن الكتاب دال على ذلك نصا ولا ظاهرا. انظر: المستصفى، 1/328.

⁽³⁾ انظر: الرازي، المحصول، 36/4، الشيرازي، التبصرة، ص 350.

ارد). المؤمنين الأالم

- الوعيد على ترك سبيل المؤمنين حاء مقرونا بوصف الإيمان، فدل على أنه القصود؛ أي: سبيلهم فيما صاروا به مؤمنين (2) نظير قول القائل " أتبع سبيل المتالحين" فإنه يُفهم منه أتباعهم فيما صاروا به صالحين (3) فيصير تقدير الكلام في الآية " ويتبع سبيل الكفّار " وهذا مما يستحقّ عليه الوعيد بلا خلاف.

- إن الاستدلال بالآية على معنى الإجماع هو من دليل الخطاب (4)؛ إذ لما على الله تعالى الوعيد على اتباع غير سبيل المؤمنين، استُفيد من ذلك أن اتباع عبي سبيلهم واحب وإثبات أصل الإجماع لا يكون من هذا الطريق المختلف فيه.

- إن السبيل حقيقة في الطّريق وهذا المعنى غير مقصود في سياق الآيسة والتنفاق، فلزم صرف اللّفظ إلى المجاز ومنه المتابعة في الأقوال، والمجاز لا ينهض طريقا في إثبات أصل الإجماع لما فيه من الاحتمال (5).

أما الآية التي تصف الأمة بالخيريّة فقد ردوا دلالتها على معنى الإجماع من وحوه أقواها ما يلي:

(1) الإحكام، 258/1.

گروه

للشاقة

مسن

مور

مصاص، 22**57،**

ط و بي ،

.217

ادلالية

بد قسال

من يُقاتل

ا عنه،

قا، مسع

ری أن

⁽²⁾ انظر: التبصرة، ص351، الكلوذاني، التمهيد،35/32، الرازي، المحصول،37/4، الآمدي، الإحكام، 259/1.

⁽³⁾ انظر: ابن السبكي، الإبماح، 397/2.

⁽⁴⁾ انظر: الشيرازي، التبصرة، ص 351، الكلوذاني، التمهيد،228/3-229.

⁽⁵⁾ انظر: التبصرة، ص 352، الكلوذاني، التمهيد،3/229، الرازي، المحصول،41/4.

- إن الآية "خرجت مخرج المدح لهم في الحال ولا يجوز أن يمدح إنسان في الحال بما فعله من قبل إذا عدل عنه إلى ضدّه" (1)، فوصف الأمّة بذلك في الحال أي: زمن التّريل، لا يقتضي استمرارها على ذلك في المستقبل، يمعنى أنه مدح للصحابة رضى الله عنهم.

وعن الآية التي تصف الأمّة بالوسطيّة فقد ردّوا دلالتها على النحو التالي:

- لو كانت الآية تفيد الوحه المذكور "لوحب على هذا أن يُحكم لجميع الأمّة بالعدالة، حتى لا يكون فيها من ليس بعدل، بظاهر الآية، ويُجعل قول كل واحد منهم حجّة الأ⁽²⁾، وهذا لم يقل به أحد.

- إن العدالة لا تنافي الخطأ في الاحتهاد، بل تنافي الوقوع في الكبائر، أمـــا الصّغائر فجائز وقوعها "وفعل الصّغائر لا يمنع الشهادة"(3) فيبقى احتمال الخطأ قائما، وهذا غير قادح في الخيرية، وعليه لا يبقى في الآية ما يدل على حجيّـــة

⁽¹⁾ الرازي، المحصول،74/4.

⁽²⁾ الجصاص، الفصول في الأصول، 108/2، وانظر: الدبوسي، تقويم الأدلّـــة، ص26، السرخسي، أصول السرخسي، 307/1 الرازي، المحصول، 66/4، الآمدي، الإحكام، 271/1 ابن السبكي، الإبحاج في شرح المنهاج، 401/2.

⁽³⁾ الرازي، المحصول، 67/4، وانظر: الشيرازي، التبصرة، ص354.

الإجماع.

- إن تعديل الله للأمّة هو لقبول الشهادة منها على الأمم السسّابقة يسوم القيامة، " لأن عدالة الشهود إنما تُعتبر حالة الأداء، لا حالة التّحمّل، وذلك مما لا نزاع فيه"(1) ولا يلزم من تُبوها يومئذ، تُبوها في الدّنيا كذلك(2).

* رد الجمهور

رد الجمهور الاعتراضات المتعلّقة بآية المشاقة بما سبق ذكره من وجوه الشاهد عندهم (3) وأضاف الإمام الرّازي ردا على حملهم المشاقة على وصف الكفر، بقوله: " لا نسلم بل الأصل إحراء الكلام على عمومه...فلو حملنا قوله تعالى: ﴿ وَيَتَّبِعُ عَنْيَرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ على ذلك - أي: الكفسر - لسزم التكرار"(4).

كما ردّوا على اعتراضهم المتعلّق بدليل الخطاب وبالمحاز، أمّا عن دليل الخطاب فقال الإمام الكلوذاني "بل هو احتجاج بالنّطق؛ لأنه ليس بين سبيلهم وغير سبيلهم واسطة، فإذا توعّد على أتّباع غير سبيلهم هذا وحسب أتّباع

ــدخل ري ولا

طأ غير

سان في

الحال مدح

1

الي. است

ل کل

أمسا

الخطأ

حسة

.26، حکام،

⁽¹⁾ الرازي، المحصول، 67/4، وانظر: الآمدي، الإحكام، 270/1، ابسن السسبكي، الإبحاج في شرح المنهاج، 401/2.

⁽²⁾ انظر: الدبوسي، تقويم الأدلّة،27، السرخسسي، الأصول،308/1، السشيرازي، التبصرة، 354، الكلوذايي، التمهيد،225/3.

⁽³⁾ انظر تفصيل ذلك ومناقشته عند، الباحي، إحكام الفصول، 443/1 452-443/1

⁽⁴⁾ المحصول، 57/4، وانظر: الشيرازي، التبصرة، 350، ابسن السسبكي، الإقساج، 397/2، الباحي، إحكام الفصول، 444/1.

وأمّا عن الجحاز فقال الكلوذاني:" السّبيل ما اقتفاه الإنسان وتمسّك به سوكان قولا أو غيره، يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلَـٰذِهِ ـ سَبِيـلِي ٓ أَدْعُوۤ ۗ إِلَىٰ اللّهِ ۚ قُلْ هَلَـٰذِهِ ـ سَبِيـلِيٓ أَدْعُوۤ ۗ إِلَىٰ اللّهِ ۚ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

- إن قوله تعالى " تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر" يقتـــضي كـــوغــ كذلك في المستقبل؛ لأن صيغة المضارع بالنسبة للحال والاستقبال كاللفظ العام توجب تناولهما معًا⁽⁶⁾.

أما آية الوسطيّة فردّوا على الاعتراضات عليها من الوجوه التالية:

- الأوّل: أن الله لم يحكم لكل واحد من الأمة بالعدالة في عينه، بل حكم

⁽¹⁾ التمهيد، 229/3، وانظر: ابن السبكي، الإنماج، 394/2.

⁽²⁾ التبصرة، 351.

⁽³⁾ إحكام الفصول، 1/443.

⁽⁴⁾ سورة يوسف،108.

⁽⁵⁾ التمهيد،3/229، وانظر: الرازي، المحصول،57/4، ابسن السسبكي، الإنجاج، 397/2.

⁽⁶⁾ انظر: الرازي، المحصول، 78/4 - 79.

لحماعة الأمّة، وهذا الإطلاق حائز في العادة وفي الشرع، كما في قوله تعسالى: وَإِذْ قَنَلْتُمْ نَفْسًا فَأَدَّرَةُ ثُمَّ فِيهَا وَاللّهُ مُخْرِجٌ مَّاكُنتُمْ تَكُنّهُونَ ﴾ (1)، أي: قتلها حضكم، وعليه فالمراد " أن جملة الأمّة تشتمل على عدول شهداء على مسن حدهم"(2).

- الثاني: أن الكلام المذكور في معنى التعديل، والخطأ إنما يصدق على تحديل الناس بعضهم لبعض أما تعديل الله سبحانه للأمّة فهو حكمه تعالى يصحّة شهادتما على من بعدها، "على معنى: ألها تشتمل على من هذه صفته، فعتى وحدناها مجتمعة على شيء حكمنا بأنه حكم الله تعالى"(3)، يقول الإمام الرازي:"... بخلاف شهود الحاكم حيث تجوز شهادتمم وإن حاز عليهم الصغائر؛ لأنه لا سبيل للحاكم إلى معرفة الباطن"(4)، ويؤكّد الإمام ابسن المسبكي (5) الفرق بين تعديل الله تعالى وتعديل الناس بعضهم لبعض فيقول: "...

الآيسة

لل ذلك

يه سواء

عُوا إِلَى

حريحة

_رغم

ظ العام

حكم

سورة البقرة،72.

⁽²⁾ الجصاص، الفصول في الأصول،108/2، وانظر: السرخسي، الأصول،307/1،

⁽³⁾ الجصاص، الفصول في الأصول، 109/2.

⁽⁴⁾ المحصول، 72/4.

⁽⁵⁾ هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي السبكي، ولد سنة [727هـ] من أسرة عريقة في علوم الشريعة في القرن الثامن، تلقى العلم من والده فنبغ في الأصول والعربية والعقيدة والفقه، تولى التدريس والخطابة، ورئاسة القسضاة، من تسصانيفه "الأشباه والنظائر في الفروع الفقهية"، "جمع الجوامع في أصول الفقه"، "الإكساج في شرح المنهاج"، كانت وفاته سنة [771 هـ] انظر في ترجمته: ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية: 3/104 -106. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 425/2

بخلاف تعديلنا فإنّه مبني على ظنّنا وما أدّى إليه نظرنا مع احتمال خلافــه في نفس الأمر"(1).

- الثالث: لو كان معنى العدالة، الشهادة يوم القيامة، لما كان لأمة الإسلام مربّة على غيرها؛ كما يقول الإمام الرازي: فلا يبقى في الآية تخصيص لأمة محمد على هذه الفضيلة (2)؛ لأن جميع الأمم يوم القيامة يشهد بعضها على بعض (3)، ويضيف الإمام الدّبوسي (4) على هذا، أن الله تعالى "حيث نصّ على الآحرة، خصّ الرسول على بالشهادة فقال: هو فَكَيْفَ إِذَا حِثَنَا مِن كُلِّ أُمّتِم بِسُهِ عِيدٍ وَحِثْنَا بِكَ عَلَى هَنَوُلَآءِ شَهِ يبدًا الله وَقَالَ: هو وَيُوم نَبعَثُ فِي كُلِّ

^{428،} وقد ذكره ابن كثير في آخر سنة توقف عندها في ترجمة أعلام كتابه البدايـــة والنهاية سنة [767 هـــ]، انظر 746/14.

⁽¹⁾ الإهاج في شرح المنهاج، 399/2.

⁽²⁾ المحصول،73/4، والنظر: الآمدي، الإحكام، 1/272، ابن الـــسبكي، الإكساج في شرح المنهاج، 401/2.

⁽³⁾ انظر: الكلوذاني، التمهيد، 226/3.

⁽⁴⁾ هو عبد الله بن عمر بن عيسى أبو زيد الدبوسي، نسبة إلى دبوسية (قرية بين بُخارى وسيرقند)، لا يُعلم تاريخ مولده هو الفقيه الحنفي واضع علم الخلاف، من فحول المناظرين، كانت وفاته سنة [430هـ]، من تصانيفه: "تأسيس النظر"،"تقويم الأحرّة" "كتاب الأسرار في الأصول والفروع"، انظر في ترجمته: ابن حلكان، وفيات الأعيان، 48/3، ابن قطلوبغا، تاج التراجم ص192 -193، ابن كشير، البدايسة والنهاية، 2/ 494 -495.

⁽⁵⁾ سورة النساء، 41.

أُمَّةِ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنْفُسِمِمْ ﴾ (1)، ولم يقل شهيدا من أمّسك، فدلّت ماتان الآيتان على أن المُراد بشهادة الأمّة، الشهادة في الدنيا"(2).

* أدلة الجمهور من السنة

استدل الجمهور على حجية الإجماع بأحاديث كثيرة يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

الأولى: أحاديث تأمر بلزوم الجماعة (3) منها:

- حديث ... فمن أراد منكم بحبحة الجنّة، فليلزم الجماعة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد اله...

- حديث "من فارق الجماعة شيرا فمات إلا مات ميتة حاهلية"(5).

على

اج في

بول

⁽¹⁾ سورة النحل، 89.

⁽²⁾ تقويم الأدلّة، ص28.

⁽³⁾ انظر: تفصيلها عند الشيرازي، التبصرة، ص 355.

⁽⁴⁾ رواه أحمد في مسنده، حديث رقم 114 وبلفظ قريب منه حديث 177، مسسند الإمام أحمد، 268/1-269 و310-311، واللفظ له والترمذي، في كتاب الفستن باب ما حاء في لزوم الجماعة، 67/4-68، وقال: هذا حديث حسس صحيح غريب، والحاكم في كتاب العلم باب خطبة عمر شي بالجابية، وقال عند: حديث صحيح على شرط الشيخين، المستدرك على الصحيحين، 14/13-315.

⁽⁵⁾ رواه البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي سترون بعدي أمورا تنكرونها حديث رقم 7054، واللفظ له، الجامع الصحيح، 2210/4، ومسلم، كتاب، الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن، وتحذير الدعاة إلى الكفر، الجامع الصحيع 20/6.

ووجه الدّلالة من هذين الحديثين وغيرهما مما جاء في هذا المعنى: أن النهى عن مفارقة الجماعة يدل على وحوب لزومها واللزوم هو لزوم الأقوال كما قرر ذلك الإمام الشافعي في قوله: "فمن قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لـزم جماعتهم ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر بلزومها"(1)؛ لأن لزوم الجماعة هو العاصم من الغفلة، كمـــا بـــيّن ذلـــك في قوله:"إن الغفلة إنما تكون في الفرقة فأما الجماعة فلا يمكن فيها كافّة غفلة المالك.

الثانية: أحاديث تنفى الصّلال والخطأ عن الأمة وهي:

- حديث" إن الله لا يجمع أمتي، أو قال أمة محمد ﷺ على ضلالة، ويد الله على الجماعة، ومن شذَّ شدٌّ في النار".

⁽¹⁾ الرسالة، ص475-476.

⁽²⁾ المصدر نفسه.

⁽³⁾ رواه الترمذي كتاب الفتن، باب ما حاء في لزوم الحماعة، حسديث رقسم 2137، وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه، سنن الترمذي، 68/4، واللفظ له والحاكم في كتاب العلم، باب لا يجمع الله هذه الأمة على الضلالة أبدا، وقد ذكر لـــه ســـبعة طرق مختلفة كلها عن ابن عمر، وطريقين آخرين عن ابن عباس، وعلَّق بالقول:" فقد استقرُّ الخلاف في إسناد هذا الحديث على المعتمر بن سليمان، وهو أحسد أركسان الحديث، من سبعة أوجه لا يسعنا أن نحكم أن كلها محمولة على الخطأ" المستدرك على الصحيحين، 316/1، وما بعدها. و رواه ابن ماحة في كتاب الفـــتن، بـــاب السواد الأعظم، حديث رقم 3950، ص651، وذكره الشبخ ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وقال حديث ضعيف انظر. السلسلة، حديث رقم 2896، 435/6.

النهي ما قرر لسزم تي أمر ك في

يد الله

213، الحاكم الحاكم الحالات القد الحالات القد الحالات التاليات الحالات الحالات

وجه الدلالة من الحديث ظاهر في أنه الله النه المدين احتماع الأمة عن خلال أو خطأ، والمقصود بالجماعة كما ذكر الإمام الترمذي هم أهل الفقسه والحديث (1)، وعليه "فكل ما أجمعت عليه الأمّة حق وصواب"(2)، هذا علما صرّح الغزالي من حيث اللفظ أقوى وأدلّ على المقصود"(3). وهذه الأحاديث وإن رُويَت من طريق الآحاد واختلفت ألفاظها فقد تمسك وهذه الأحاديث وإن رُويَت من طريق الآحاد واختلفت ألفاظها فقد تمسك الخصوليون بالتواتر المعنوي؛ لأن مجموعها يوحب العلم بعصمة الأمّة عن الخطأ، كما يقول الإمام الجصاص:"...فهذه أخبار ظاهرة، مشهورة، قد وردت مسن حهات مختلفة، وغير حائز أن تكون كلّها وهمًا أو كذبًا"(4)، وكذا الإمام الجامي في قوله: "...وإننا نعلم بمجموعها ضرورة أن النبي الله قد قال في أمّسه قولا هذا معناه وأنه قاصد به تعظيم شأن أمّته ومدحها بهذه الصّفة ونفى الخطإ

⁽¹⁾ انظر: سنن الترمذي، 4/ 68.

⁽²⁾ الأسمندي، بذل النظر في الأصول، ص527، وانظر: الكلوذاني، التمهيد، 239/3.

⁽³⁾ المستصفى، 1/329.

⁽⁴⁾ الجصاص، الفصول في الأصول، 115/2، وانظر: السرحسي، أصول السرحسي، 10/1 ما 130/1، الشيرازي، التبصرة، ص 356 الغزالي المستصفى، 330/1، الآمدي، الإحكام، 279/1، ابن السبكي، الإهاج في شرح المنهاج، 403/2. وقد شكك الإمام الرازي في هذا الطريق فقال: "أما الطريق الأوّل وهو ادّعاء التّواتر فبعيد فإنا لا نسلم بلوغ مجموع هذه الأخبار إلى حدّ التّواتر" واكتفى بالقول أنه مع إفادتما الظّن فهي دالّة على حجيّة الإجماع، يقول: "وإذا كان كذلك وجب العمل به؛ لأن دفع الضرر المظنون - واحب وهذا أحود الطرق"، ولم يتكلّف طلب القطع كما هو الحال عند الجمهور. انظر: المحصول، 11/4.

والضلال عنها ولزوم أتباعها، وإن كنّا لا نعلم صدق راوٍ في كسلّ واحسد منها (1) فهذه الأخبار كما يقول الإمام ابن قدامة: "لم تزلّ ظاهرة مسشهورة في الصّحابة والتابعين، لم يدفعها أحدٌ من السّلف والخلف (2) وهذا الطريس عرفنا شجاعة على في وسخاء حاتم الطائي، فامتنع أن تكون كل هذه الأخبار على كثر تما كذر تما كذباً (3) ولذلك اعتبر الإمام الغزالي مسلك السنّة في إثبات حجيّسة الإجماع أقوى من دلالة القرآن (4).

* مناقشة المنكرين لأدلّة الجمهور من السنّة

اعترض المنكرون على مسلك السنة في دلالتها على الإجماع من طريقين:

- الأوّل: يتعلّق بدلالتها على المطلوب، فقالوا: إن معنى هذه الأحاديث لا يدلّ على الإجماع، بل يدلّ على ألهم لا يُجمعون في العقيدة على ضلال، أي: أن الأمة لا تحتمع على الكفر⁽⁵⁾ وليس لهذا مدخل في فروع الفقه، ومن صرف معناها إلى إثبات حجيّة الإجماع احتاج إلى ضرب من الاستدلال والنظر وذلك

⁽¹⁾ إحكام الفصول، 454/1.

⁽²⁾ نزهة الخاطر شرح الروضة،281/1.

⁽³⁾ انظر: الغزالي، المستصفى،1/1،331، الآمدي، الإحكام، 1/280، ابن قدامة، نزهـــة الخاطر في شرح الروضة، 283/1.

⁽⁴⁾ انظر: المستصفى، 329/1، وكذلك الإمام الآمدي، فبينما صرّح بظنيّة دلالة الآيات على حجيّة الإجماع، اعتبر السنة أقرب الطرق في إثبات كون الإجماع حجّة فاطعــة، انظر: الإحكام، 278/1.

⁽⁵⁾ انظر: الغزالي، المستصفى، 334/1، الكلوذاني، التمهيد، 241/3، المحسصول، الرازي، 98/4، الآمدي، الإحكام، 279/1

لا يكون في القواطع، وهو المُعنى الذي عبَّر عنه الإمام الرازي في قوله: ... بعد سماع هذه الأخبار نفتقر إلى الاستدلال ببعضها على المطلوب، فعلمنا أن كون الإجماع حُجَّة ليس حزءً من مفهوم هذه الألفاظ! (1).

- الثاني: يتعلّق بثبوت هذه الأحاديث، فقالوا: إلها أخبار آحداد، بـل إن بعضها لم يصح ولم يُعرف عند المحدّثين بالألفاظ التي يــذكرها الأصـوليون؛ كحديث "لا تجتمع أمتي على الخطأ" (2)، وإذا كان الإجماع حجّة قطعيّة كما يقول الجمهور، ثم تعيّن السّمع طريقًا لذلك، فلا يـصحّ هــذه الأحاديث للـُختلف في ثبوها.

كما لا يصح التمسك بما اعتبروه تواترا معنويا؛ لأنَّه يسؤول إلى إنْبسات الإجماع بالإجماع، من حيث أن الاتفاق على دلالة هذه الأحاديث في إنْبسات حجيّة الإجماع، هو ذاته معنى الإجماع.

وبهذا تكون كل أدلَّة السنَّة على الإجماع ظنيَّة التبوت والدلالة معًا.

ا أي:

برف

وذلك

صول،

⁽¹⁾ المحصول، 93/4.

⁽²⁾ لم يرد الحديث بلفظ "على الخطإ" عند المحدّثين بل بلفظ "على ضلالة" كما هو الحال عند الإمام أبي داود في سننه كتاب الفتن والملاحم، باب ذكر الفتن ودلائلها، حديث رقم، 4253، 4/96، والإمام ابن ماجة في كتاب الفتن، باب السواد الأعظم، حديث رقم 3950، سنن ابن ماجة ص 651، أما الأصوليون فقد ذكروه بحدًا اللفظ ومنهم: الإمام الباجي، إحكام الفصول، 453/1 الشيرازي، التبصرة، ص 354، الغزالي، المستصفى، 1/ 239، الكلوذاني، التمهيد، 237/3، السرازي المحصول، 402/2.

* ردود الجمهور على المناقشة السابقة

ردّ الحمهور الاعتراضين السابقين على النَّحو التالي:

الأوّل: إن الخطأ يُسمّى أحيانا ضلالة، بما هو عدولٌ عن الحق وقد حاء هذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَعَلّنُهُمْ إِذَا وَأَنَا مِنَ الْصَالِينَ ﴾ (1)، أي: من المخطئين لا من الكافرين (2)، ثم إن هذه الأحاديث إنما وردت في معرض الامتنان، تكريما لأمّة الإسلام، كما حاء في قول الإمام الآمدي: " وفي حملها على نفي الكفر عنهم خاصّة إبطال فائدة اختصاصهم بذلك، لمشاركة بعض آحاد الناس للأمّة في ذلك، وإنما يصحّ ذلك أن لو أراد هما العصمة عمّا لا يعصم عنها الآحاد من أنواع الخطأ والكذب ونحوه (3).

الثاني: إن وحه التمسك بالأحاديث السّابقة في دلالتــها علـــى حجيّــة الإجماع، إنما يظهر في أمرين أساسيين هما: التواتر المعنوي واستقرار العادة.

وقد فصَّل الجمهور هذين الأمرين على النحو التالي:

- التمسّك بالتواتر المعنوي: عوّل الأصوليون في مسلك السنّة على التواتر

⁽¹⁾ سورة الشعراء، 20

⁽²⁾ انظر: الكلوذاي، التمهيد،241/3، الرازي، الحصول،99/4، الباحي، إحكام الفصول، 460/1.

⁽³⁾ الإحكام، 281/1.

حد التواتر؛ لأن كل واحد منهم إذا روى حديثا في هذا الباب سمعه في حد التواتر؛ لأن كل واحد منهم إذا روى حديثا في هذا الباب سمعه في ولم ينكر عليه أحد من ذلك الجمع، فذلك بمترلة المتواتر ((2)).

وهو المعنى الذي أكّده الإمام الباحي عندما قال: " ... إنّه متى لم يكن الخبر ما، فبأن لا يُعلم مُتضمّنه أولى، والعادة حارية بتسرّع الناس أو أكثرهم إلى تكار على من أثبت ما طريقه القطع واليقين، بما لا يقع به العلم، وللمسمّا تهذه الأحبار من هذا الاعتراض عُلم بذلك صحّتها وصدق ناقلها ((3)) وهذا الاستدلال القائم على معنى حريان العادة، أمكن للأصوليين الخروج الدور، المتمثّل في إثبات الإجماع بالإجماع، فقالوا إن العادة حارية بين الناس تناقل الخلاف كلما وُحد، وعليه فعدم نقل الخلاف في دلاله هذه تناقل الخلاف كلما وُحد، وعليه فعدم وحوده، ومما حاء في ذلك:

- قول القاضي الباقلاني: "لم نستدلّ عليكم من الوجه الذي ظننتموه، وإنما معلى الفاضي الباقلاني: "لم نستدلّ عليكم من الوجه الفرورة" (4). فوجه الحجيّة في دلالة الأحاديث كما يقرّر القاضي ليس الإجماع على

أَوَأَنَّا مِنَ

الحيث إنما

الإمسام

ماصهم

و أراد

لى التواتر

إحكسام

⁽¹⁾ انظر: الجصاص، أصول الجصاص، 107/2، والدبوسي، تقويم الأدلة، ص26 وما بعدها والكلواذاني، التمهيد، 240/3 الأسمندي، بذل النظر في الأصول، ص520.

⁽²⁾ أصول الحصاص، 310/1، انظر كذلك: الأزميري، حاشية الأزميري، 1/255، انظر كذلك: الأزميري، حاشية الأزميري، 255/1 الكلوذاني، التمهيد، 239/3 -240.

⁽³⁾ إحكام الفصول، 455/1.

⁽⁴⁾ الجويين، التلخيص، 29/3 -30.

صحتها، بل استقرار العادة على أن الخلاف لو وُجد لُنقل.

- قول الغزالي: "إن هذه الأحاديث لم ترل مشهورة بين الصحابة والتابعين، يتمستكون بما في إثبات الإجماع، ويستحيل في مستقر العادة توافق الأمم في أعصار متكرّرة على التسليم لما لم تقم الحجّة بصّحته (1).

- قول الآمدي: "الاستدلال على صحّة الأخبار لم يكن بالإجماع، بـل بالعادة المحيلة لعدم الإنكار على الاستدلال بما لا صحّة له، فيما هو من أعظم أصول الأحكام والاستدلال بالعادة غير الاستدلال بالإجماع "(2).

فإن العادة مستقرة عند الصحابة والتابعين والأئمة من بعدهم أن الخلاف إذا وُحد نُقل، وهو كما يؤكّد الإمام الباجي: في هذا الباب في عظم شأنه وحلالة قدره، ثمّا تلهج النفوس بنقله وتنابر على حفظه وروايته ((3))، ويقول الإمام الغزالي: يستحيل في مُستقرّ العادة توافق الأمم في أعصار مُتكرّرة على التسليم لما لم تقم الحجة بصحته، مع اختلاف الطباع وتفاوت الهمم والمذاهب في الرد والقبول ((4)) وهو المعنى الذي تمسّك به أيضا الإمام الآمدي عندما قال: إن الإجماع من أعظم أصول الدين، فلو وُحد فيما يُستدلّ به عليه نكبر، لاشتهر ذلك فيما بينهم الي الصحابة وعظم الخلاف فيه... ولو كان كذلك لكانت العادة تُحيل عدم نقله، بل كان نقلُه أولى من نقل ما خولف فيه من

⁽¹⁾ المستصفى، 331/1، وانظر: ابن قدامة، نزهة الخاطر في شرح الروضة، 283/1.

⁽²⁾ الإحكام، 1/128.

⁽³⁾ إحكام الفصول، 456/1.

⁽⁴⁾ المستصفى، 331/1.

مسائل الفروع، بل أولى من نقل خلاف النظّام في ذلك مع خفائه وقلّة الاعتبار بقوله (1) ونظير ذلك حصول العلم الضروري بمعجزات النبي الله وهي اليسوم تروى لنا بطريق الآحاد. يقول القرافي: " وما لزم من حصول العلم الضروري لكونما كانت ضرورية عندهم، كونما ضروريّة عندنا نحن ولأنّ تلك المعجزات التي صارت اليوم تروى بأحبار الآحاد لم تصر ضرورية عندنا (2).

فهذا التواتر المعنوي هو الأساس الذي أقام عليه الأصوليون حجيّة الإجماع، وقد قال الإمام ابن السبكي بعد سرده للأدلة والمناقشات: " والذي يظهـــر لي وهو معتمدي فيما بيني وبين الله، أن الظّنون الناشئة عن الأمارات المزدحمة، إذا تعاضدت مع كثرتها تؤدّي إلى القطع، وأن على الإجماع آيات كثيرة وأحاديث عديدة من السنّة وأمارات قويّة من المعقول، أنتج المجموع من ذلك أن الأمّة لا تجتمع على خطأ، وحصل القطع به من المجموع لا واحد بعينه "(3).

- التمسّك باستقرار العادة: المقصود بالعادة التي رام الأصوليون إسناد حجيّة الإجماع إليها، هو ما تُبت في الزّمن الماضي واستمرّ دون إنكار، وقد سماه الإمام الزركشي طريق المعني (4).

ف إذا

جلالة

مسام

Emlin

ل الردّ

نا إن

18-

خلك

⁽¹⁾ الإحكام، 1/280-281، وانظر: الباحي، إحكام الفصول، 4561، ابن قدامة، نزهة الخاطر في شرح الروضة، 285/1.

⁽²⁾ نفائس الأصول، 2744/6، وانظر: الجرويني، التلخميص، 27/3، والآمدي، الإحكام، 282/1.

⁽³⁾ الإبحاج في شرح المنهاج، 406/2.

⁽⁴⁾ انظر: البحر المحيط، 442/4.

ولعلّ إمام الحرمين الجويني⁽¹⁾ هو أوّل من فتح باب الكلام في مسالك إثبات حجيّة الإجماع مؤكدًا على معنى استقرار العادة، كما جاء في قوله:"... والدليل على كونه حجّة أنّا وحدنا العُصُر الماضية والأمم المنقرضية، متّفقة على تبكيت أمن يُخالف إجماع العلماء، فليكن الإجماع على تبكيت المخالف وتعنيفه مستند قاطع شرعي"(3).

ولذلك عدّل الإمام الجويين في كتابه (البرهان) عن الاستدلال بكل النصوص التي ساقها غيره (4) مُقرا ابتداءً بأنه لا سبيل إلى إسناد الإجماع إلى دليل سمعيي قطعي، يقول رحمه الله"....ولا مطمع في إسسناده - الإجماع - إلى العقال وكذلك إلى دليل قاطع سمعي الأف)، ثم قال: "إنّ مأخذ الإجماع يستند إلى طرد

⁽¹⁾ هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبــو المعــالي، ولــد ســنة [419هــ] إمام الحرمين، أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، كان مفتيا، جامعــا طرق المذاهب، من تصانيفه: "البرهان"، "غياث الأمم" كانت وفاته سنة [479هــ] انظر في ترجمته: ابن الأثير الجزري، اللباب في قـــذيب الأنــساب: 315/1. ابــن حلكان، وفيات الأعيان: 167/3 -170. السبكي، طبقات الشافعية: 5/561.

⁽²⁾ التبكيت: التقريع والتعنيف والتوبيخ، ابن منظور، لسان العرب، 1/ 469.

⁽³⁾ البرهان، 1/734-438.

⁽⁴⁾ انظر: البرهان، 435/1-436.

⁽⁵⁾ البرهان: 437/1، ومع تصريح إمام الحرمين بانتفاء الدليل العقلي في إثبات حجيّـة الإجماع، إلا أن الإمام الرازي في سياق نقله لدليل الإمام سماه دليل العقل، ثم انتقــده معتبرا دلائته ضعيفة حدًا. انظر: المحصول، 100/4، وتبعه في اعتبار هـــذا المــسلك طريقا عقليًا، الإمام ابن السبكي في شرحه على المنهاج، انظر الإبحاج، 404/2.

العادة - كما تقدّم ذكره - ومن لم يحسن إسناد الإجماع إليه لم يستقر له قدم فيه" (1) ، يمعنى أن الاتّفاق الحاصل على مؤاخذة المخالف للإجماع، دليل على أنه حجّة قطعية؛ لأن العادة حارية مستقرّة على أن المؤاخذة إنما تحصل عند مخالفة المقواطع من الدين، لا في محلّ الخلاف المعتبر شرعًا.

ولذلك علَّق الإمام الزَّركشي على مسلك الإمام الجويني في إثبات حجيــة الإجماع بقوله: " طريقة إمام الحرمين تقتضي أنه ليس دليلا لنفسه ولكنَّه دليل الدليل" ، بمعنى أن انعقاد الإجماع، دليل وجود الدليل القطعي.

وعليه فإن المقصود بالعادة المستقرة التي اعتمد عليها الأصوليون في تقريسر حجيّة الإجماع، هي استقرار العادة على نقل الخلاف كلّما وحد، ومقتضاه أن عدم نقل الخلاف في دلالة الأحاديث المذكورة على حجية الإجماع دليل عدم وحوده، واستقرار العادة على مؤاخذة من خالف في القطعيات، ومقتصفاه أن الإجماع قطعي، لوحود تلك المؤاخذة.

* دليل الجمهور من المعقول

أثبت الجمهور حجيّة الإجماع من طريق السّمع، أما من المعقول فقد سبق ألهم لا يرونه مسلكا صالحا لذلك إلا ما ورد عند الإمام السرخـــسي حيـــث يقول:" وشيء من المعقول يشهد به؛ فإن الله تعالى جعل خاتم النبيين وحكـــم ببقاء شريعته إلى يوم القيامة وأنه لا نبي بعده... فعرفنا ضرورة أن طريق بقــاء الشريعة عصمة الله أمّته من أن يجتمعوا على الضّلالة، فإن في الاحتماع علـــى

[نبات والدليل علسي

موص معسي معسل

مسنة

41 د ابسن

اقتقسده

لسلك

⁽¹⁾ البرهان: 1/443، وانظر: الجويني، التلخيص، 2/23 -30.

⁽²⁾ البحر المحيط، ج4/ 442.

الضلالة رفع الشريعة وذلك يُضاد الموعود من البقاء"(1).

وقد عبر الإمام الزركشي عن هذا المعنى بقوله: "...حتى يكونوا معصومين في التبليغ والأداء ويكونون كنبيّ حدّد شريعة (2)، بمعنى أن انقطاع السوحي، وختم النبوّة، يقتضي عقلا بقاء أمّة الإسلام شاهدة على الأمم كي لا ينقطع الحقّ، فكان احتماعها حجّة، إلا أن الإمام الباجي قد ردّ هذا الاستدلال من وجهين:

الأوّل: أن مقتضاه يوحب أن لا تجتمع اليهود والنصارى على باطل، لـــئلا يبطل التّكليف في الفُتَرة.

الثاني: أن الحجّة بعد انختام النبوّة في أدلّة العقول والـــسمع المنقـــول ومـــا يُستنبط منه (3).

والذي استقر لدى علماء الأمة وأئمتها منذ القرن الثاني الهجري، حيث بدأ التصنيف في علوم الشريعة، أن الإجماع حجّة تثبت به الأحكام، كما نصّ عليه الإمام الشافعي في الرسالة، والجمهور على أن طريق ذلك إنما هو السّمع، ولكن الأصولي احتاج في صناعته إلى بذل الجهد في التأسيس النّظري لدليل الإجماع، بينما لم يحتج لذلك في إثبات الكتاب والسنّة؛ لأن الإجماع كما يقول الإمام الزركشي: "موجود في السنّة بالقوّة لا بالفعل، فاحتاج إلى تثبّته وإخراجه مسن

⁽¹⁾ أصول السرخسي،310/1-311، وقد نقل الإمام أبو الخطاب الكلوذاني كلامـــاً يدل على ذلك، انظر: التمهيد، 324/3.

⁽²⁾ البحر المحيط، 446/4.

⁽³⁾ انظر: إحكام الفصول، 442/1-443.

تلك القوّة إلى الفعل حتى يصير أصلا ثالثا".

3/ مذاهب الأصوليين في القول بقطعيّة أو ظنيّة الإجماع

- مذهب الجمهور:

ذهب جمهور الأصوليين إلى القول بقطعيّة الإجماع (2)، كما حساء في قسول الإمام السرحسي" اعلم أن إجماع هذه الأمّة موحب للعلم قطعا كرامة لهم (3)، وقول الإمام الشيرازي: " إجماع العلماء على حكم الحادثة حجّة مقطوع (4).

ووحه ذلك كما يقول الإمام القرافي: "ما حصل من العلم الضروري مسن استقراء نصوص الشريعة بأنه حجّة وأنه معصوم "(5)، ولكن لما استدلّ الجمهور على حجية الإجماع بالنصوص الجزئية، وهي لا تفيد إلا الظنّ، استشكل الأمر على بعضهم، ولم يظهر انبناء الإجماع على ذلك الاستقراء الكلي، كما بسيّن ذلك الإمام القرافي وعلّله بقوله: " ... وليس من الممكن أن يضعوا ذلك المفيد ننقطع في كتاب، كما أن السمنية على سخاء حاتم في كتابه، يذكر حكايات

رحي،

نطع

ال من

لئلا

ا و میا

بث بدأ أ عليه اولكن

جماع،

لإمسام

امسسن

كلامسأ

⁽¹⁾ البحر المحيط، 442/4.

⁽²⁾ انظر: الزركشي، البحر المحيط، 443/4. الكلوذاني، التمهيد،224/3، ابن قدامة نزهة الحاطر شرح الروضة،276/1، ابن النجار الفتوحي، شرح الكوكب المنبر،2 لنزهة الحاطر شرح الروضة،276/1، ابن عبد الشكور، فواتح الرّحموت، 2/ 268 - 269...

⁽³⁾ أصول السرخسي، 1/305، وانظر: القرافي، شرح تنقيح الفصول، 264.

⁽⁴⁾ التبصرة في أصول الفقه، 349.

⁽⁵⁾ شرح تنقيح الفصول، 265.

عديدة وهي وإن كثُرت لا تُفيد القطع، لكن القطع حاصل بسخائه بالاستقراء التّام" (1).

واحتج الإمام ابن الحاحب⁽²⁾ على قطعيّة الإجماع بقوله: "...أجمعوا على تقديمه على القاطع فدلّ على أنّه قاطع وإلا تعارض الإجماعان" ومعنى ذلك كما يشرحه الإمام ابن السبكي:".. لو لم يدلّ على ذلك - أنه قطعي - تعارض الإجماعان، الإجماع على تقديمه على القاطع والإجماع على أن غير القاطع لا يُقدّم عليه" (3).

والقول بقطعية الإجماع يستوي فيه أن يكون عن مستند قطعي أو ظني، وقد فصل الإمام الجويني هذه المسألة بالنظر إلى معنى الاتفاق، فإذا تقرر حصوله دل بالضرورة على وجود الدليل السمعي القاطع وهذا ثابت في مستقر العادة، فوصف هذا الاتفاق بقوله:"...فهو محمول على رجوعهم إلى أصل مقطوع به عندهم، وتقدير خلاف ذلك مخالف موجب طرد العادة، والعادة لا تنخرم لا في لحظة ولا

⁽¹⁾ المصدر السابق، 265-266.

⁽²⁾ هو أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يؤنس الدوني ثم المسصري، ولد سنة [570 هـ]، الفقيه المالكي المعروف بابن الحاحب، بسرَع في الفقه والأصول، من تصانيفه "مختصر الفرعي"، "مختصر الأصلي" وقد سماه "منتهى المستول والأمل في علمي الأصول والجدل"، "الكفاية في النحو" وغيرها، كانت وفاته علمي الأطر في ترجمته ابن خلكان، وفيات الأعيان: 248/3 -250 الحجوي، الفكر السّامي 231/2.

⁽³⁾ ابن السبكي، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، 149/2 -150.

في آماد متطاولة (1)، وذات المعنى ذكره تلميذه الغزالي في قوله: وبيانه أن الصحابة إذا قضوا بقضية، وزعموا أنهم قاطعون بها، فلا يقطعسون بها إلا عسن مستند قاطع... فالعادة تحيل عليهم قصد الكذب، وتحيل عليهم الغلط حتى لا ينتبه واحد منهم للحق في ذلك، وإلى أن القطع بغير دليل قاطع خطأ، فقطعهم في غير محل القطع مُحال في العادة (2).

فيكون الإجماع المستند إلى الظن حجّة قطعيّة بناءً على ما استقرّ في العادة من أف حصول الاتفاق دليل وجود الدليل القاطع، كما سبق بيانه.

- مذهب الإمام الرازي

ذهب الإمام الرازي إلى القول بظنية دليل الإجماع، كما يتضح ذلك في قوله: "والعجب من الفقهاء ألهم أثبتوا الإجماع بعمومات الآيات والأخبار وأجمعوا على أن المنكر لما تدل عليه هذه العمومات لا يكفّر ولا يُفسّق، (3) إذا كسان الإنكسار لتأويل ثم يقولون الحكم الذي دلَّ عليه الإجماع مقطوع به ومخالفه كافر أو فاسق؛ فكأنهم قد جعلوا الفرع أقوى من الأصل وذلك غفلة عظيمة (4).

إن موقف الإمام الرّازي في هذه المسألة مبناه على الأصل الذي قرّره في كتاب

المتقراء

ا علی کما

ـارض

الطع لا

وقسد

وله دلّ

وصف

ـدهم، <u>ع</u>لة ولا

صري،

الفقسه

ــــرل

250

⁽¹⁾ البرهان، ج1، ص445، وانظر: الدبوسي، تقويم الأدلة، ص25.

⁽²⁾ المستصفى، ج1، ص337، وانظر: الآمدي، الإحكام، 282/1، القسرافي، شسرح تنقيع العصول،255.

⁽³⁾ سيأتي لاحقا تفصيل مسألة حكم منكر الإجماع في المبحث الأخير.

⁽⁴⁾ المحصول: 50/4

اللّغات وهو أن "التمسّك بالدّلائل اللّفظيّة لا يفيد اليقين البتّة (1) فهو يُقرّ أن إثبات حييّة الإجماع كان بعمومات الأحبار، وعليه يستنكر الحكم بتكفير أو تفسيق من خالف الإجماع، مع انعقاد الإجماع على أنّ المنكر لما تدل عليه العمومات بتأويل لا يلحقه وصف الكفر ولا الفسق.

وإلى قريب من هذا ذهب الإمام الآمدي حين قال بعد سرده للآيات المثبتة لحجيّة الإجماع".. واعلم أن التمسيّك بهذه الآيات وإن كانت مفيدة للظن، فغير مفيدة للقطع، ومن زعم أن المسألة قطعيّة فاحتجاجه فيها بأمر ظني غير مفيد للمطلوب" (2).

وفصّل الإمام الزركشي فقال: "والحقّ التفصيل بين ما أتفق عليه المعتسبرون فحجّة قطعية، وبين ما اختلفوا فيه كالسكوي، وما ندري مخالفه، فحجّة ظنية (3). ومعلوم أن القول بظنيّة الإجماع لا يعني نفي حجيّته، فقد اجتهد الإمام الرازي في إيراد الأدلّة المثبتة للحجيّة والردّ على أدلة النفاة، دون أن يتكلّف طلب القطع؛ لأن غلبة الظن توجب العمل وذلك كاف للعمل بالإجماع.

⁽¹⁾ المحصول: 49/4.

⁽²⁾ الإحكام: 1/872، وقد سوّى الإمام الزركشي بين مذهبه ومذهب الرّازي، انظرر: البحر المحيط، 443/4، إلا أن الآمدي حين إيراده للأدلّة من السنّة قال فيها:" إن كل عاقل يجد من نفسه العلم الضروري من جملتها". انظر: الإحكام، 279/1، بــل قد صرّح في مسألة اعتبار العوام في الإجماع، بأنه إذا انعقد مع موافقتهم كان حجّه قطعيّة، كما سيأتي تفصيلها لاحقا.

⁽³⁾ البحر المحيط، 443/4.



إنبات ويل لا اويل لا افغير مفيد مفيد (1)

الإجماع أعماع الم

فروطة - أن يك احة لإظ

کند، اثرکت افتریر الدین (اندر: ا

المبحث الثاني: أنواع الإجماع

ينقسم الإجماع باعتبار صور انعقاده إلى قسمين:

الإجماع الصريح: وهو الإجماع المنعقد بقول جميع المحتهدين ويُسمى أيضًا: الإجماع التُنطقي أو المنعقد بقول بعضهم وفعل الباقين على وفق ذلك القول، أو بفعل جميعهم بما يدلّ على الحكم الواحد.

الإجماع الستكويي: ساق الأصوليون عبارات متقاربة لبيان صورته ومنها قولهم: "وصورة المسألة، ما إذا ذهب واحد من أهل الحل والعقد في عصر إلى حكم في مسألة، قبل استقرار المذاهب على حكم تلك المسألة، وانتشر ذلك بين أهل عصره، ومضي مدّة التأمل فيه ولم يظهر له مخالف"(1).

شروطه: يُشترط في هذه الصورة لأحل حمل السّكوت على الموافقة ما يلي:
- أن يكون ذلك في المسائل التّكليفيّة لا في غيرها من الأقـــوال؛ لانتفــاء
الحاجة لإظهار التصويب أو الإنكار (2).

⁽¹⁾ كشف الأسرار، 228/3. وانظر: السرخيسي، أصول السرخيسي، 1/314، الركشي، البحر المحيط، 494/4، المحلي حاشية البناني، 286/2، ابن أمير الحياج، التقرير والتحبير، 195/3، الفتوحي، شرح الكوكب المنير، 254/2، ابسن نظام الدين الأنصاري، فواتح الرحموت، 290/2.

⁽²⁾ انظر: الكلوذاني، التمهيد، 323/3، الطوفي نجم الدين، شرح مختصر الروضة، 3/ 8/ 100. الزركشي، البحر الحيط، 503/4.

- أن يظهر القول وينتشر، بحيث يعمّ سماعه المسلمين⁽¹⁾.
- أن يكون السّكوت مجرّدًا عن علامات القبول أو الرّد⁽²⁾؛ لأنّه إن اقتــرن ا بالأولى كان صريحًا وإن اقترن بالثانية لم يكن إجماعًا.
- أن تمضي مدّة التأمل، وهي الوقت الذي يحتاجه الناظر للاحتهاد في المسألة، وليس لذلك حدّ معلوم؛ فيرجع الأمر إلى عرف المحتهدين بالنظر في طبيعة المسألة وما تحتاجه من الزمن (3).
 - أن لا يكون السّكوت عن تقيّة (4)، ألجأت المحتهد إلى كتمان رأيه.
- أن يقع ذلك قبل استقرار المذاهب؛ لأن سكوت المقلّدين بعد ذلك لا يصح حمله على الموافقة. كما جاء بيانه في قول الإمام الجويني: لو أحاب المفتي الحنفي بما يُوازي مذهب أبي حنيفة، فسكت الحاضرون عليه، لابتدرت الأوهام إلى حمل سكوتهم على التسويغ في محل الاجتهاد (5).
- (1) انظر، الحصاص، الفصول في الأصول، 140/2، الجويني، البرهان، 450/1، الحصول، 480/1، الحصول، 480/1، أصول الدبوسي، تقويم الأدلّة، ص 31، الباحي إحكام الفصول، 480/1، أصول السرخسي 314/1، الطوني نجم الدين، شرح مختصر الروضة، 3/ 78 79، الزركشي البحر المحيط 503/4.
- (2) انظر: الجصاص، الفصول في الأصول، 140/2، الدبوسي، تقويم الأدلَّسة، ص31، الزركشي، البحر الحيط، 505/4.
 - (3) انظر: الدبوسي، تقويم الأدلّة، ص31، الزركشي، البحر المحيط، 505/4.
 - (4) انظر: الكلوذاني، التمهيد، 3/ 250.
- (5) البرهان، 449/1، وانظر: الرازي، المحصول، 157/4، الزركشي، البحر المحسيط، 505/4.

فالسّكوت في هذه الحالة بدلّ على تسويغ القول المخالف، لا على الموافقة؛ لأن العلم السّابق عن وقت هذه الفتوى والحاصل بمقتضى استقرار المسذاهب مانعًا من حمل السكوت على الموافقة.

- زوال التقيّة ومعناها أن يكتم المجتهد رأيه خوفًا على نفسه من الأذى، فلمّا شُرعت رخصة قد يُقدّر المجتهد أن المصلحة في الأحكم بحسا؛ فكان المتراط زوالها لازما ليصحّ حمل سكوته على الموافقة.

* مذاهب الأصوليين في حجيّة الإجماع السكوتي

اختلف الأصوليون في حجيّة الإجماع السكوتي على أقوال عديدة، أحصاها الإمام الزركشي في تُلاثة عشر مذهبًا أهمها ما يلي:

المذهب الأول: أنه إجماع وحجّة وهو مذهب أكثر الحنفيـــة (1) والإمـــام أحمد (2) وبعض الشافعية (3) ، والمختار عند الإمام الباحي وقد نـــسبه إلى أكثـــر

فسرد

هاد في

ظر في

ك لا

اللفتي

أوهام

450

بول -79،

،31.

Ja.

⁽¹⁾ انظرر، الجروات الفروس الفرول في الأصول في الأصول 127/2 - 140، أصول السرخسي، 314/1، الذبوسي، تقويم الأدلّة، ص31.

⁽²⁾ انظر: أبو يعلى الفرّاء، العدّة في أصول الفقه،/ 1170/4، الكلــوذايي، التمهيــد، 323/3 الطوفي نجم الدين، شرح مختصر الروضة، 3/ 79، ابن قدامة، نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر وحنّة المناظر لابن بدران،1 /313.

⁽³⁾ منهم الأستاذ الاسفراييني والشيرازي، انظر: التبصرة، ص391، الجويني، البرهان، 147/1 الآمدي، الإحكام، 312/1 ابن السبكي، الإبحاج في شرح المنسهاج، 426/2.

المالكية (1), وبه قال أيضًا الإمام الجبّائي (2) مع اشتراطه انقراض العصر (3). المذهب الثاني: أنه حجّة وليس إجماعًا ونُسب إلى الإمام الشافعي (4), كما نقل الإمام الزركشي أنه حجّة أما كونه إجماعًا ففيه وجهان (5), وهو المختسار عند الإمام الآمدي (6).

المذهب الثالث: أنه ليس بإجماع ولا حجة وهـو المنقـول عـن الإمـام

زمز

10

عرز

المعو

هـ] <u>.</u> روزم

البنوي انظر

93,-

الإباح

انظر،إحكام الفصول،1/ 480.

⁽²⁾ هو عبد السلام بن محمد أبو علي الجُبّائي بن عبد الوهاب بن سلام بن حالمد بسن حُمران أبّان مولى عثمان بن عفّان، المعروف بأبي هاشم الجُبائي، المتكلّم المسشهور، العالم بن العالم، شيخ المعتزلة ومصنّف كتبهم، ولد سنة [247هـ]، له مقالات على مذهب الاعتزال، وقد اعتنى الأصوليون من المتكلّمين، بنقل آرائه وأبيه، كانت وفاته سنة [321هـ] انظر في ترجمته: الخطيب البغدادي تاريخ بغداد، 11/56-57، ابن حلكان، وفيات الأعيان، 183/3 -184، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 289/2

⁽³⁾ انظر: الغرالي، المستمفى، 1/360، السرازي، المحسول، 153/4، الآمدي، الإحكام، 12/10، ابن السبكي، الإبحاج في شرح المنهاج، 426/2، الزركمشي، البحر المحيط، 498/4.

⁽⁴⁾ نقل الإمام ابن السبكي عن الإمام الرافعي أنه المشهور عند الأصحاب، انظر: الإيماج في شرح المنهاج، 497/2، الزركشي البحر المحبط، 497/4.

⁽⁵⁾ انظر: البحر المحيط، 497/4، الشيرازي، التبصرة، ص392.

⁽⁶⁾ انظر: الإحكام، 1/315.

الشافعي (1) والقاضي الباقلّاني ⁽²⁾ وداود الظاهري ⁽³⁾ والمختار عند الجــويني (4) والغزالي ⁽⁵⁾والرازي ⁽⁶⁾ والبيضاوي ⁽⁷⁾.

(1) واعتبره إمام الحرمين ظاهر مذهب السشافعي،انظر: البرهان،447/1، السرازي، المحصول،153/4، الآمدي،الإحكام 312/1.

- (2) انظر: الجويني، البرهان، 447/1، الباحي أبو الوليد، إحكام الفصول، 480/1.
- (3) انظر، الشيرازي، التبصرة، ص392، الطوفي نجم الدين، شرح مختصر الروضة، 3/ 79.
 - (4) انظر: البرهان، 1/448.
 - (5) انظر: المستصفى، 1/358.
 - (6) المحصول، 153/4.
- (7) هو عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي، أبو سعيد ناصر الدين ولسد سسنة [685] هـــ] بفارس قرب شيراز، كان إماماً في سائر العلوم، التفسسير والحسديث والفقسه والأصول وعلوم اللّغة، ولي القضاء ثم عزل عنه.

من تصانيفه "منهاج الوصول إلى علم الأصول"، "شرح مصابيح السسنّة للإمام البغوي".

انظر في ترجمته: السبكي، طبقات الشافعية: 157/8. الإسنوي، طبقات الـــشافعية ص93، ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية: 172/2 -173، انظر: ابن الــسبكي، الإهاج في شرح المنهاج، 425/2.

ا، كما احسار إمسام

د بسن شهرر، ت على وفاته إ-57، العب،

> سدي، سشي،

الإبحاج

المذهب الرابع: أنه إجماع إن كان الرأي فتوى وإن كان حكمًا فليس المذهب الرابع: أنه إجماع إن كان الرأي فتوى وإن كان حكمًا فليس بإجماع وهو قول الإمام أبي علي ابن أبي هريرة

من الصريح؛ يا

الإجماع للمكو

يصح الإجماع

السرخسي." ا

لا ينعقد الإجما

وخلاصة

- إن اشترأ

للتعذّر في حكم

الشرط نلتعلر

- بما قدّمنا من

الصحابة والحا

عند الحنابلة،

وحود الإجماع

سكوت الباقع

مستقرة على أ

(1) الفصول في

(2) أصول الستر

(3) الفصول **بي**

(4) انترهة في ش

- لقد جرو

المذهب الخامس: أنه إجماع إن كان الرأي حكمًا وإن كان فتوى فلسيس بإجماع وهو قول الإمام أبي إسحاق المروزي (3).

* أدلة المذاهب في حجيّة الإجماع السكوتي

- أدلة المذهب الأول: أنه إجماع وحجّة.

ساق أصحاب هذا المذهب جملة من الأدَّلة العقليَّة لتقريب الإجماع السكوتي

⁽¹⁾ هو الحسن بن الحسين بن أبي هريرة، أبو علي البغدادي، تفقّه على ابسن سُسريج ثم المروزي، وصار أحد كبار شيوخ الشافعيّة إليه انتهت إمامة العراقيين، من تـصانيفه: شرح محتصر المسري، كانت وفاته سنة [345هـ]، انظر في ترجمته: ابن السبكي، طبقات الشافعية، 256/3، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 91/12، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 370/2.

⁽²⁾ انظر: الشيرازي، التبصرة، ص392، الكلوذاني، التمهيد،329/3، السرازي، التمهيد،315/3، السرازي، المحصول،153/4، الآمدي، الإحكام 312/1 ابن السبكي، الإهساج في شسرح المحيط، 499/4.

⁽³⁾ هو إبراهيم بن أحمد أبو إسحاق السمروريّ، أحد أئمة وفقهاء السشافعية، اشتغل ببغداد دهرا، شرح المذهب ولخصه، فانتهت إليه رئاسته، أقام في أواخر حياته بمسصر ومات بها سنة [340هـ] صنّف كتابا في السنّة، انظر في ترجمته: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 11/6، الذهبي، سير أعلام النبلاء، 90/12، ابن العماد الحنبلي، شدرات الذّهب، 3552 -356. وبمن نقل رأيه الإمام: ابن السبكي، الإبحاج في شرح المنهاج، 427/2، الزركشي، البحر المحيط، 500/4.

من الصريح؛ بل إن بعض ما جاء من ذلك عند الحنفيّة خاصة، يكاد يجرم أن الإجماع الممكن إنما هو السكويّ كما جاء في قول الإمام الجمعتاص:" لسو لم يصحّ الإجماع من هذا الوجه، لما صحّ إجماع أبدًا" ونظيره قسول الإمسام السّرخسي:" لو شُرِط لانعقاد الإجماع التنصيص من كل واحد...أدّى إلى أن لا ينعقد الإجماع أبدًا"(2).

وخلاصة أدلتهم كالتالي:

كوتي

ايع تم

انيفه:

ازي،

7

اج في

- إن اشتراط النطق من الجميع يؤدي إلى عدم انعقاد الإجماع أبدا؛ لأن المتعذّر في حكم الممتنع، ولما كان تعليق الشيء بشرط ممتنع نفيًا له، فكذلك الشرط المتعذّر، يقول الإمام الجصّاص:" ... فلمّا ثبت عندنا صحّة إجماع الأمّة الشرط المتعذّر، يقول الإمام الجصّاص:" ... فلمّا ثبت عندنا صحّة إجماع الأمّة الصحابة والتابعين في مسألة، علمنا أن هذا ليس بشرط"(3)، ونظير ذلك حاء عند الحنابلة، منه قول الإمام ابن قدامة: " ... لو لم يكن هذا إجماعا لتعذّر وحود الإجماع، إذ لم يُنقل إلينا في مسألة قول كلّ علماء العصر مُصرّحًا به"(4). - لقد حرت العادة بين مجتهديّ كل عصر بأن تنتشر الفتوى من البعض مع سكوت الباقين، يقول الإمام الباحي:" والدليل على ما نقوله أن العادة حارية مستقرّة على أنه لا يجوز أن يَسمع العدد الكثير والجمّ الغفير، الذين لا يصحّ

⁽¹⁾ الفصول في الأصول، 131/2.

⁽²⁾ أصول السرخسي،1/316.

⁽³⁾ الفصول في الأصول، 127/2، وانظر: الباحي، إحكام الفصول، 1482.

⁽⁴⁾ النزهة في شرح الروصة، 1/316.

عليهم التواطؤ قولا يعتقدون خطأه وبطلانه ثم يُمسك جميعهم عن إنكاره وإظهار خلافه الله العادة الظّاهرة لا وإظهار خلافه الله العادة الظّاهرة لا يجوز تركه في الأحكام، فتبيّن باعتبار هذه العادة أن السسكوت دليل السمُوافقة الله كما أن " تركهم لإظهار المخالفة مع انتشار القول واستمرار الأيام قد يدلّ على الموافقة اله (3).

- إن عرض الحادثة هو موضع وجوب الفتوى على من تعين الوحسوب في حقّه من المجتهدين، فيحرم عندئذ السّكوت في حال المخالفة، وعليه فإذا لم يكن السّكوت تسليمًا كان ذلك تركًا للواحب، وعدالة المجتهدين مانعة منه؛ فتعيّن حمل سكوهم على الموافقة (4).

- إن سكوت النبي على عن مكلّف يتكلّم في أحكام الشّرع، تقرير منه لذلك ويترّل في السنّة مترلة التّصريح، فكذلك سكوت أهل الإجماع يترّل مترلة التصريح بالموافقة (5).

اعلا

أحلة يا

یکر:

مة قطع

1) فظر:

🗘 سار:

: Hat (3

🕽 تظر: ﴿

أدلَّة المذهب الثاني: أنه حجَّة وليس بإجماع.

تتَّجه أدلة هذا المذهب إلى إثبات أمرين أساسيين هما:

الأول: إنبات حجيّة هذا الإجماع؛ أي: صلاحيّته لبناء الأحكام عليه.

⁽¹⁾ إحكام الفصول، 480/1.

⁽²⁾ أصول السرخسي، 1/320، وانظر: الشيرازي، التبصرة، ص392.

⁽³⁾ الجصاص، الفصول في الأصول، 129/2، وانظر: أصول السرخسي، 316/1.

⁽⁴⁾ انظر: الدبوسي، تقويم الأدلّة، ص31، أصول السّرخسي، 316/1.

⁽⁵⁾ انظر: عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار، 231/3.

الثاني: نفي قطعيَّته؛ أي: حواز مخالفته مادام من باب الظُّن.

فاجتماع هذين الأمرين معا هو ما سيجعل الأدلّة منصرفة إلى تعضيد المذهب على وحه الدّقة والتحديد، وخلاصتها على النحو التالي:

- إن السّكوت يتطرّق إليه الاحتمال ودلالته ظاهرة على الموافقة؛ وعليـــه يكون بمترلة خبر الواحد والقياس (1).
- لقد احتج الأئمة والفقهاء في كل عصر بالقول المنتشر في الصحابة إذا لم يظهر له مخالف، فدل ذلك على ألهم اعتقدوه حجة، ولم يجعلوه إجماعا (2)، وإذا كان السكوت محتملا فإنه لا يمنع من تبوت الحجيّة؛ لأنه يفيد ظنّ الموافقة قياسا على المدارك الظنيّة (3).
- إن منكر هذا الإجماع لا يجري عليه حكم منكر الإجماع الصريح؛ لأنه متمستك بدليل يصلح شبهة، ونظير ذلك دلالة العام عند الحنفية، فإن منكره لا يُكفّر مع أن مذهبهم أن موجب العام قطعي؛ ولأحل هذا المعنى سماه الحنفية إجماع الرخصة (4).

أُدلَّة المذهب الثالث: أنه ليس بإجماع ولا حجَّة.

ينكر أصحاب هذا المذهب ظنيّة الإجماع وعليه فإذا انعقد الإجمساع فهـو حجة قطعيّة وإن لم ينعقد فليس بشيء؛ أما أن ينعقد ثم يكون في هذه المتزلـة

⁽¹⁾ انظر: عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار، 230/3.

⁽²⁾ انظر: الكلوذابي، التمهيد،328/3، عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار، 230/3.

⁽³⁾ انظر: القرافي، شرح تنقيح الفصول، ص259.

⁽⁴⁾ انظر: عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار، 228/3، أصول السرخسي 314/1.

الوسط فهذا لا يصحّ؛ واستدلوا على ذلك بالمنقول والمعقول.

- فمن المنقول ما يلي:

1/ حديث ذي اليدين، الذي يرويه أبو هريرة ، قال: "صلَّى لنا رسولُ الله على صلاة العصرِ فسلَّم في ركعتين، فقام ذُو اليدين فقال: أقصرُت الصّلاة يا رسول الله أم نسيت، فقال رسول الله على "كلُّ ذلك لم يَكُن، فقال: قد كان بعضُ ذلك يا رسول الله، فأقبَل رسول الله على الناس، فقال: أصَـدق ذو اليدين؟ فقالوا: نَعم يا رسول الله، فأتم رسول الله على ما بَقيَ من الـصلاة، ثم سجد سجدتين وهو حالس بعد التسليم "(1).

والشاهد هو أن رسول الله ﷺ استنطَق الصّحابة للتّحقق مما سمع، ولـــو دلّ سكوتم على الموافقة لاكتفى به (2).

12 ما روي عن عمر رضي الله عنه "أنّه أرسل إلى امرأة مغيبة كان يُسدخل عليها، فأنكر ذلك، فأرسل إليها، فقيل لها: أحيبي عمر، فقالت: يا ويلها ما لها ولعمر، قال: فبينا هي في الطريق فزعت، فضرها الطّلق، فدخلت دارا فألقست ولدها، فصاح الصبي صيحتين ثم مات، فاستشار عمر أصحاب النبي في فأشار عليه بعضهم أن ليس عليك شيء، إنما أنت وال مؤدّب، قال وصمت علسي،

⁽¹⁾ رواه مسلم، كتاب المساحد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسحود له. الجامع الصحيح، 87/2. واللفظ له، ورواه عن عمران بن حصين أبو داود، كتساب الصلاة، باب السهو في السحدتين، حديث رقم 1018، سسنن أبي داود، 166/2، وأحمد برقم 19828، في مسنده، 62/33.

⁽²⁾ انظر: أصول السرخسي،1/316.

فأقبل عليه فقال: ما تقول؟ قال: إن كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ رأيهم، وإن كانوا قالوا في هواك فلم ينصحوا لك، أرى أن ديّته عليك، فإنّـك أفزعتها وألْقَت ولدها في سببك، قال فأمر عليّاً أن يقسّم عَقْلَهُ على قريش، يعني يأخذ عَقْله من قريش؛ لأنه خطأ "(1)".

وقد استدل نفاة الإجماع السكوتي بهذا الأثر من الوجهين التاليين: الأولى: فعل عمر الله إذ لم يعتبر سكوت على الله تسليمًا (2).

الثانية: فعل علي الله إذ أحاز لنفسه السكوت مع اعتقاده أن الحق عنده في خلافهم.

- أما من المعقول فقد ذكروا الحالات الممكنة والواقعة، حيث لا يُسصر ح فيها المحتهدون بآرائهم مع عدم التسليم بما صدر من الباقين، ما يدلَّ على أن السكوت يتطرَّق إليه الاحتمال، ومن تلك الحالات ما يلي:

1/ أن يكون السكوت مهابةً، كما نُقل عن ابن عبّاس الله عندما أظهــر رأيه في مسألة العول وقد كان يُنكره، إذ قيل له: " فما منعك أن تــشير بهـــذا

سولُ

للاةً يا

کان.

ی دو

رة، تم

و دلّ

لدخل

ما لھا

فأشار

⁽¹⁾ رواه عبد الرزاق، كتاب العقول، باب من أفزعه السلطان، الأنسر رقسم 18331، المصنيع في المصنيف، 327/9 -328، وينقل الأصوليون عن علي رضي الله عنه هذا السصنيع في غير هذا الموضع، منه سكوته عن مشورة بعض الصحابة لعمر رضي الله عنه بسأن يرجع بالمال الذي فضل من الغنائم على بيت مال المسلمين. انظر: عبد العزير البخاري، كشف الأسرار، 229/3 -230

⁽²⁾ انظر: أصول السرخسي،1/315.

⁽³⁾ انظر: الدبوسي، تقويم الأدلّة، ص32، أصول السرحسي، 315/1.

الرأي على عمر؟ فقال: هبته (1).

2/ قد يجتهد المحتهد ولا يؤده احتهاده إلى شيء، فيتوقّف في المسألة؛ لأنه في مهلة النظر (2).

3/ قد يسكت المحتهد لتسويغه القول المخالف، أو لاعتقاده أن كل محتهـــد مُصيب، وأنه لا إنكار في مسائل الاحتهاد (3).

4/ قد يسكت المحتهد مع الإنكار؛ لأنه لا يرى في المبادرة إلى الإنكار مصلحة، لعارض ينتظر زواله (4).

5/ السكوت ليس بقول ولا فعل، والإجماع ينعقد بواحد منهما، والقاعدة

⁽¹⁾ رواه البيهقي، كتاب الفرائض، باب العول في الفرائض، 12454، الــــسنن الكــــبرى، 414/6، انظر: أصول السرخسي، 315/1 الغزالي، المستصفى، 359/1، الكلوذالي، التمهيد، 327/3، الرازي المحصول، 414/4، الآمدي، الإحكام، 313/1.

⁽²⁾ انظر: الغزالي، المستسصفى،1/359، الكلسوذاني، التمهيسد،325/3، السرازي، الخصول،156/4، ابن قدامة، النزهة في شرح الروضة، 314/1، الآمدي، الإحكام 1313، ابن السبكي، الإبحاج في شرح المنهاج، 427/2.

⁽³⁾ انظر: الجويني، البرهان، 1/ 448، الغسرالي، المستصفى، 1/359، الكلوذاني، التمهيد، 327/3، الرازي، المحصول 4/451، الآمدي، الإحكام 313/1، ابسن السبكي، الإهاج في شرح المنهاج، 427/2، وقد نقل الإمام السرخسي عن الإسام الكرخي قوله" السكوت على الذكير فيما يكون مُجتهدا فيه لا يكون دليل الموافقة، لأنه ليس لأحد المجتهدين أن يُنكر على صاحبه باحتهاده...". أصول السرخسسي، 16/16.

⁽⁴⁾ انظر: الغزالي، المستصفى، 1991، الرازي، المحصول، 154/4، ابن قدامة، النزهة في شرح الروضة، 314/1.

أنه "لا يُنسب لساكت قول" (1).

ری،

وذاني،

ازي،

حكام

وذاني،

الزهة

وغيرها من الاحتمالات الكثيرة (2) التي لا يبقى السكوت معها دال على الموافقة.

دليل المذهب الرابع: أنه إجماع في الفتوى دون الحكم.

دليل هذا المذهب والذي بعده يعتمد على التفريق بين الفتوى والحكم (3) فقد لاحظ الإمام بن أبي هريرة معنى اللزوم في حكم الحاكم وأن مقتضاه منع الاعتراض؛ لانتفاء الفائدة منه فيكون الستكوت إذن غير دال على الموافقة (4) "خلاف قول المفتي فإن فتواه غير لازمة ولا مانعة من الاحتهاد" (5).

دليل المذهب الخامس: أنه إجماع في الحكم دون الفتوى.

أما الإمام أبو إسحاق المروزي فقد لاحظ معنى الشورى، على اعتبار أن الحكم الصادر من الحاكم يكون غالبًا عن مشورة، وهي دالّة على الإجماع،

⁽¹⁾ وهي العبارة المنسوبة للإمام الشافعي، انظر: الجويني، البرهان،1/448، الغرالي، المستصفى،1/358، الرازي المحصول 156/4، ابن السبكي، الإنساج في شرح المنهاج، 427/2.

⁽²⁾ انظر الغزالي، المستصفى،1/359، ابن قدامة، الترهة في شرح الروضة، 314/1، النظر الغزالي، الإحكام 314/1، ابن السبكي الإنجاج في شرح المنهاج، 427/2

⁽³⁾ وقد ألّف الإمام القرافي في هذه المسألة كتابا مستقلا بعنــوان: الإحكـــام في تمييــز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام"، وقال فيه بأن الحكم من الحـــاكم فيه إنشاء إلزام، أما الفتوى فهي إخبار عن الله تعالى، انظر: ص 33 وما بعدها.

⁽⁴⁾ انظر: الرازي، المحصول، 157/4.

⁽⁵⁾ الآمدي، الإحكام، 1/313، وانظر: القرافي، شرح تنقيح الفصول، ص259.

بخلاف الحكم الصادر عن فتوى فيكون على سبيل الانفراد (1).

دليل الإمام الجبّائي! أنه إجماع وحجّة مع شرط انقراض العصر.

تمسك الإمام الجبّائي بشرط انقراض العصر للقول بأن الإجماع الـستكوني حجّة وإجماع، ودليله في ذلك أن هذا الشرط يُضعف الاحتمالات المسدكورة، خاصة مع تكرّر الواقعة، فإنه يبعد في العادة استمرار الستكوت مع تطاول الزمن، وأضاف الإمام الرازي في نقل دليل الجبائي قوله: "...لو كانت هناك تقيّة لظهرت واشتهرت فيما بين الناس، فلمّا لم يظهر سبب التقيّة و لم يظهر الحلاف علمنا حصول الموافقة الشراع.

* مناقشة أدلة المذاهب والردود عليها

مناقشة أدلة المذهب الأوّل: ردّ المعترضون القياس على سكوت السنبي ﷺ من وجهين:

الأوّل: أنه إثبات لدليل الإجماع بالقياس، يقول الإمام الجويني: " الأقيسة المظنونة، لا مساغ لها في القطعيات "(3)، وغاية ذلك كما يؤكّد: " تشبيه صورة بصورة، وقياس حالة من قوم على حالة من الشارع عليه السلام "(4).

الثايي: أنه قياس مع الفارق، فالرسول رفي الله الله الباطل، بخلاف

⁽¹⁾ انظر: عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار، 230/3.

⁽²⁾ الرازي، المحصول،151/4، وانظر: القرافي، شرح تنقيح الفصول، ص259.

⁽³⁾ الجويني، البرهان،1/448.

⁽⁴⁾ المصدر السابق.

حكوت أهل الإجماع في محلّ الظنّ، فإنه محمول على تسويغ القول المحالف (1). وإذا بطلت حجّيته بهذا الوحه، بطل كونه إجماعا، كما نبّه لذلك الإمام ابن السبكي في تعليقه على اقتصار القاضي البيضاوي على إبطال الحجيّة؛ لأنسه لا يكون في حالة إجماعا وليس حجّة (2).

أما عن اشتراط الجبّائي انقراض العصر لحمل السكوت على الموافقة، فهـو على الموافقة، فهـو على العوارض المانعة من إظهار الوفاق أو الحلاف، قد تدوم إلى آحـر العصر، وما لم يدل على الرضا في الحياة لا يدلّ عند الممات (3).

* مناقشة أدلة المذهب الثاني

القول بأن الإجماع السّكوتي حجّة، تحكّم لا دليل عليه، فهو قول السبعض وللعصمة ما تُبتت إلا للكلّ (4).

ثم إن السّكوت إما أن يُحمل على الرضى أو على عدمه، يقول الإمام ابن قدامة: " فإن قدّرنا رضى الباقين كان إجماعا، وإلا فيكون قول بعض أهل المعمل الأ⁽⁵⁾، " أما أن يكون حجّة ولا يكون إجماعا فلا معنى له"، كما يؤكّد قدّن الإمام الشيرازي⁽⁶⁾.

كورق، كورة، كاول

ظهر

هناك

نعي عَلِيْدُ

نِيـــسة صورة

للاف

⁽¹⁾ انظر: الجويبي، البرهان،1/448.

⁽²⁾ انظر: الإبحاج في شرح المنهاج، 428/2.

⁽³⁾ انظر: الغزالي، المستصفى،1/360، القرافي، شرح تنقيح الفصول، ص260.

⁽⁴⁾ انظر: الغزالي، المستصفى،1/360.

⁽⁵⁾ النزهة في شرح الروضة، 316/1.

⁽⁶⁾ التبصرة، ص393.

* مناقشة أدلة المذهب الثالث

سكوت على وهو يُضمر المخالفة، لا يدلّ على أنه استجاز السكوت، في مقام يجب فيه النطق وإنما فعل ذلك كما يقول الإمام الدّبوسي:"... لأنّ ما أشار القوم إليه من الإمساك إلى وقت نائبة أخرى، كان حسنا حائزا... والنّطق بمثل هذا لا يجب ولكن يحسنُن فيجوز السكوت عنه"(1).

أما حديث ابن عباس " فلا يكاد يصعّ؛ لأن عمر فله كان يُقدّم ابن عباس فلا يكاد يصعّ؛ لأن عمر فله كان يُقدّم ابن عباس الشورى مع الكبار من الصحابة...وإن صحّ فهذه المهابة إنما كان باعتبار ما عُرف من فضل رأي عمر وفقهه، فمنعه ذلك من الاستقصاء في السمّحاجّة معه..." (2).

1

(1)

(2) نظر

(3)

-y (4)

(5) انظر

4-

التسي

ورد الحنفية حديث ذي البدين من حهة أن " محرّد السّكوت عن النّكير لا يكون دليل الموافقة الله فلا بدّ من مضي مدّة الستّأمل، وهسدا لم يتحقسق في الحديث.

أما دليلهم من المعقول والمتعلّق بحالات السّكوتُ الممكنة مع عدم الموافقة، فقد رُدّت من وجوه أهمها:

- إن مهلة النَّظر لا تبقى حتى ينقرض العصر، يقول الإمام الباحي: "النظر لا

⁽¹⁾ تقويم الأدلّة، ص33، انظر: أصول السرخسي، 317/1.

⁽²⁾ السرخسي، الأصول، 317/1.

⁽³⁾ المصدر السابق، 1/318.

يكون أكثر من مُدّة العمر" ⁽¹⁾.

- إن قولهم " إن كل بحتهد مصيب" لا نسلّم أنه كان في الصحابة من يعتقد ذلك، ولهذا عاب بعضهم على بعض (2).

- إن التعلّق باحتمال أنهم لم يجتهدوا في الحادثة لا يجوز؛ لأنه خلاف عادة العلماء عند النازلة⁽³⁾.

- وكذا احتمال ألهم اجتهدوا ولم يصلوا إلى حكم، فهو بعيد في العدادة أيضا؛ لأن الدّراعي متوفّرة، يقول الإمام الآمدي: والظّاهر ممسن لسه أهليدة الاحتهاد، إنما هو الاطّلاع عليها الهام، وعدم ذلك يفضي إلى خلو العصر عسن حجّة، كما يؤكّد ذلك الإمام الكلوذاني (5).

- إنه مع احتمال التقيّة لا بدّ أن يظهر قول المحتهد عند ثقاته وخاصّته عادة، ومما ردّ به الإمام الباحي هذا الاستدلال قوله: " إن الخوف لا يمنع من إظهـــار الخلاف، والتنبيه على الجَور والظّلم عند الخلوة بمن يأمنه الخـــائف ويـــسكن

كو*ت،* لأنّ ما

والنطق

عباس م فهذه

الكم لا

ت في

الرافقة،

النظر لا

⁽¹⁾ إحكام الفصول، 483/1، وانظر: الــشيرازي، التبــصرة، ص393، الكلــوذاي، التمهيد، 328/3.

⁽²⁾ انظر: الباحي، إحكام الفصول، 484/1، الكلوذاني، التمهيد، 328/3، الآمـــدي، الإحكام، 314/1، ابن قدامة، النزهة في شرح الروضة، 15/11.

⁽³⁾ انظر: الىاجي، إحكام الفصول، 482/1، الشيرازي، التيصرة، ص393، الكلوذاني، التمهيد، 325/3، الآمدي، الإحكام 313/1 314

⁽⁴⁾ الإحكام، 1/314، وانظر: الباحي، إحكام الفصول، 1/483.

⁽⁵⁾ انظر: التمهيد، 325/3، الشيرازي، التبصرة، ص393.

إليه "(1)، كما يحتمل أن يموت من يتقيه قبله، كما هو الحال مع ابن عباس رضي الله عنهما حين مات عمر رضي الله عنه (2)، فضلا عن أن الالتجاء إلى التقيّـة ليس أصلا لدى المحتهدين، وهو مخالف للغالب من أحــوالهم، يقــول الإمــام الآمدي: " والغالب إنما هو سلوك طريق التصح وتــرك الغــش مــن أربــاب الدين (3).

أوعلى هذ

أما لل

للذكورة

-y1 (1)

(2) انظر:

الفقه

* مناقشة دليل المذهب الرابع

رد الإمام الكلوذاي دليل ابن أبي هريرة من جهة أن الإمام يُــستحب لــه الاستشارة والسؤال أكثر مما يلزم المــفي، وعليه فإن سكتوا كان رضًا بحكمه وإلا صار إقرارًا منهم على الظلم⁽⁴⁾، ولم يكن ذلك من عادة الصحابة رضي الله عنهم⁽⁵⁾، فقد أنكروا في الأحكام كما أنكروا في الفتــاوى، فــضلا عــن أن السكوت عن إظهار الخلاف عند الحاكم، عادة ما يكون اكتفاءً بما عُرِف من الخلاف المتقدّم⁽⁶⁾.

* الخلاصة

من خلال عرض هذه المسألة يظهر فيها شدّة الخلاف، وقد اكتفى أكثــر

⁽¹⁾ إحكام الفصول، 1/184.

⁽²⁾ انظر: التمهيد، 326/3.

⁽³⁾ الإحكام، 314/1

⁽⁴⁾ انظر: التمهيد، 330/3.

⁽⁵⁾ انظر: التبصرة، ص394، الكلوذاني، التمهيد،330/3.

⁽⁶⁾ انظر: الشيرازي، التبصرة، 394.

الأصوليين المتأخّرين بنقل المذاهب مع أدلّتها دون بيان الوحه الرّاجع، بينما مال بعضهم إلى ترجيح القول بظنية الإجماع السّكوتي كما يقــول الآمــدي."... وعلى هذا، فالإجماع السّكوتي ظنّي، والاحتجاج به ظاهر لا قطعي الله. أما المعاصرون فقد مال بعضهم إلى ترجيح القول بحجيّته إذا تحقّق بشروطه للذكورة، بينما رجّح بعضهم نفي حجيته لما في السكوت من الاحتمال (2).

* * *

ل رضي

الخقيسة

لإمسام

ب ليه

بحكمه

منسي الله

ــن أن

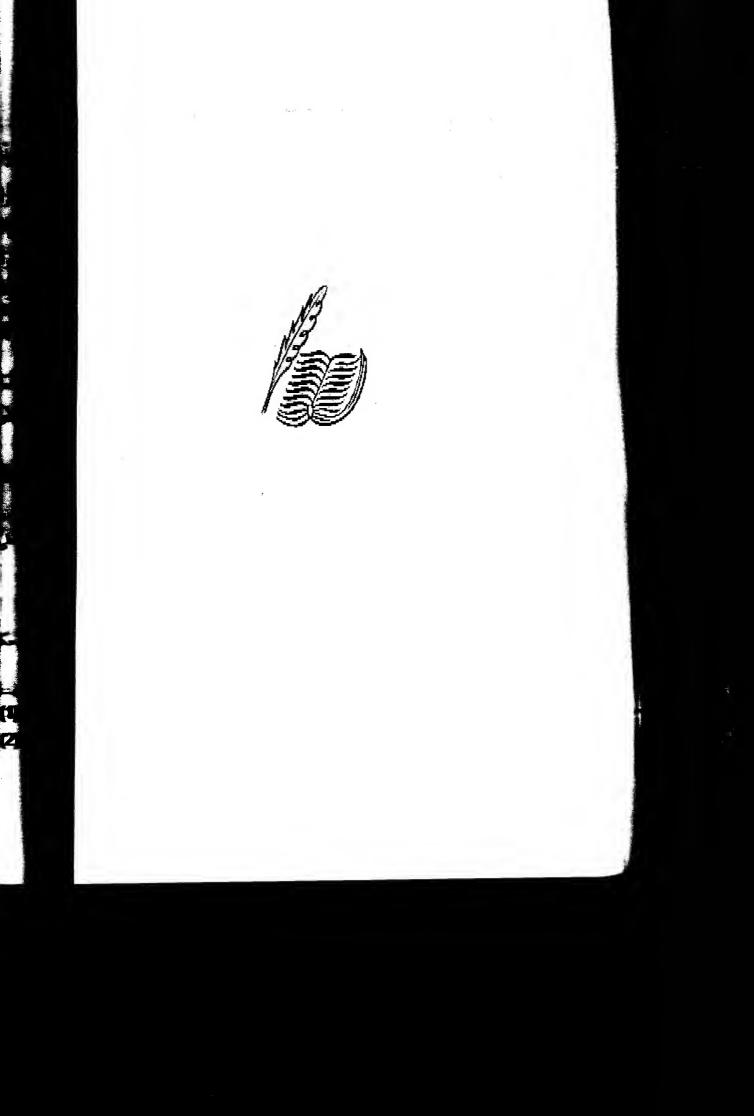
ف من

⁽¹⁾ الإحكام، 315/1.

⁽²⁾ انظر: سعيد مصيلحي، إجماع الأمّة حجّة شرعية، 219، محمد الخــضري، أصــول الفقه، 275، شعبان محمد إسماعيل، دراسات حول الإجماع والقياس، 107.







المبحث الثالث: هيئة المجمعين

يدل حديث رسول الله على " لا تجتمع أمّتي على ضلالة " أن المجمعين هـم أنواد الأمّة، فظاهر الحديث يتناول كل مسلم، إلا أن هذا الظاهر كما يقـول الإمام الغزالي له "طرفان واضحان في النّفي والإثبات وأوساط متـشابحة؛ أمـا فواضح في الإثبات فهو كل مجتهد من أهل الحلّ والعقد، فلا بدّ مـن اعتبار قونه، وأما الواضح في النّفي فهم، الأطفال والمجانين، فهم من الأمّة ولكـن لا يتصوّر منهم وفاق ولا خلاف "(1).

وبين هذين الطّرفين يقع كلَّ من: العوام، العلماء من غير الفقها، مسن حصّل بعض أدوات الاحتهاد دون أن يحيط بكلَّها، المحتهد الفاسق، الأصسولي عمر الفقيه، الفقيه غير الأصولي.

تحرير محلّ التراع. اتفق الأصوليون على أن كل من بلغ درجة الاحتسهاد عدلا، فهو من هيئة المجمعين، ولا عبرة بالذكورة ولا الحرية في ذلك، "فمن بلغ من النساء والعبيد مبلغ الاحتهاد، فإنّه يُعتدُّ بخلافه"(2)، ثم احتلفوا فيما عدا هذا على مذاهب، تفصيلها على النحو التالي:

أولا: اعتبار العوام في الإجماع

العوام حقيقة هم من لا نصيب لهم من العلوم العقليّة أو التقليسة، والعسوام حكمًا، هم كل من لم يبلغ رتبة الاحتهاد، كمن أحكم بعسض أدواتسه دون

⁽¹⁾ المستصفى، 1/340.

⁽²⁾ الزركشي، البحر المحيط، 475/4.

البعض أو من شارف على رتبة الاجتهاد و لم يبلغها⁽¹⁾.

والضابط في ذلك، التقليد؛ كما جاء قول إمام الحرمين: "ليس بين من يقلَّد ويُقِلِّد مرتبة ثالثة"(2) فكل من كان فرضه تقليد المحتهدين، فهو في حكم العوام وإذ كان محصلاً لنوع من العلوم.

المند

E KE

2

لاً) وقد

من •

انظر

Ŋ.

رما إ

وحد

ا واين **[2]** استر

5/1

1

Y

الركا

شرح

في شر

... (

ىلنم

فيدخل في حكم العوام، علماء الكلام، والنحويون، والمفسرون والمحدّثون، ممن لا بصر لهم بأصول الفقه وطرق استفادة الأحكام من الأدلّة الشرعية، يقول الإمام الغزالي! ... أما التحوي والمتكلّم فلا يُعتدّ بهما؛ لأنهما من العوام في حق هذا العلم، إلا أن يقع الكلام في مسألة تنبني على النّحو أو على الكلام! ومثله قول الإمام أبي الخطاب الكلوذاني! إن سبيل المؤمنين ما أجمعت عليه العلماء، فإن العامّة يلزمهم اتباعهم في ذلك، وكذلك من لا يعرف الفقه مسن أصحاب الحديث وغيرهم! (4).

وقد احتلف الأصوليون في مسألة اعتبار العوام في الإجماع علم مسذهبين كالتالي:

⁽¹⁾ انظر: الزركشي، البحر المحيط، 475/4.

⁽²⁾ البرهان، 1/144

⁽³⁾ المستصفى، 343/1، وانظر: السرخسي، الأصول، 322/1-323، ابن قدامـــة، نزهة الخاطر في شرح الروضة، 287/1.

⁽⁴⁾ التمهيد،251/3، ويقول في عبارة أخرى:"... من لا يعرف المعاني والمقاييس مسن أصحاب الحديث لا يمكنه أن يقيس، ولهذا لا يجوز لهم الفتسوى في الحادثـة، فهسم كالعامّة سواء" التمهيد، 252/3

المذهب الأول: القول الأصح كيما يصفه الغزالي⁽¹⁾ أنه لا عبرة بقول العوام في الإجماع لا وفاقًا ولا خلافًا، وهو مذهب الجمهور⁽²⁾.

، يقلّد

العوام

تئون،

يقول

ا حقّ ۱۱(3)

المذهب الثاني: يُعتبر قول العوام في الإجماع؛ لأهم من الأمّة، وقد نــسب كثير من الأصوليين هذا المذهب إلى القاضي الباقلاني (3)، ولكنها نسبة علـــى

⁽¹⁾ وقد وقع عند بعض المعاصرين حلط في نقل مذهب الغزالي في المسألة، وذلك لأنسه تحدّث عن إمكان تصوّر دخولهم في الإجماع فيما اشترك في معرفته الخواص والعسوام من حهة المساهمة في الإجماع، وهذا الإمكان لا يعني أن قولهم عند المخالفة معتسبر، انظر ما جاء عند الشيخ عبد الرحمن السديس في كتابه "المسائل الأصسولية المتعلقة بالأدلّة الشرعية التي خالف فيها ابن قدامة في الروضة الغزالي في المستصفى"، 373/2 وما بعدها. فقد ساق الأدلة على دخول العوام في الإجماع وهي أدلّة للإمام الآمسدي وحده ولا يصح نسبتها للإمام الغزالي، وعليه فهذه المسألة لا خلاف فيها بين الغزالي وابن قدامة، فكلاهما لا يرى دخول العوام في الإجماع.

⁽²⁾ انظر: الحصاص، الفصول في الأصول، 127/2، الباحي، إحكام الفصول، 165/1 (465/1 البرهان، 1465/1 الدّبوسي، تقويم الأدلّة، ص33، السرخسسي، الأصول، 33/1/3، الغزالي، المستصفى، 341/1، الكلوذاني، التمهيد، 323/1 الأصول، 196/4، ابن قدامة، نزهة الخاطر في شرح الروضة، 196/4، الآمدي، الإحكام، 196/4، ابن السبكي الإهام في شرح المنهاج، 430/2 الزركشي، البحر المحيط، 461/4.

⁽³⁾ منهم: الباحي، إحكام الفصول، 465/1، الرازي، المحصول،196/4، القسراني، شرح تنقيح الفصول، ص267، الآمدي الإحكام، 284/1، ابن السبكي، الإجساج في شرح المنهاج، 430/2، وقد نقل ذلك كثير من المعاصرين.

التحقيق غير صحيحة، والصحيح أنه مذهب للإمام الآمدي⁽¹⁾ دون غيره. * سبب الخلل الواقع في نقل رأي القاضي الباقلاني

لعل السبب في وقوع الخطأ في نقل رأي القاضي، عبارتُه التي صرّح ها باب الإجماع عند قوله: "...إذا أدر جنا العوام في حكم الإجماع، فنطلق القسول بإجماع الأمّة، وإن لم ندر جهم في حكم الإجماع، أو ندر من بعض طوائسف العوام خلاف، فلا يُطلق القول بإجماع الأمّة، فإن العوام مُعظم الأمّة وكثيرها، بل نقول: "أجمع علماء الأمّة (2)"، "فمن تتبع كلام القاضي مسن المحققسين لم ينسب إليه القول باعتبار العوام في الإجماع كما هو الحال عند الإمامين ابسن السبكي (3) والزركشي حيث قال: "المذكور في "مختصر التقريب" التصريح بأنه لا يُعتبر خلافهم ولا وفاقهم، وكاد أن يدّعي الإجماع فيه "(4)، بينما فهم بعض من نقل هذه العبارة، أن القاضي يرى اعتبار العوام في الإجماع، والحقيقة أنسه كان يقصد، ضبط العبارة التي يُنقل ها الإجماع، وهل الصّحيح هو الإطلاق

⁽¹⁾ انظر: الآمدي، الإحكام، 284/1.

⁽²⁾ الحويني، مختصر التقريب، 40/3.

⁽³⁾ انظر: الإبحاج في شرح المنهاج،431/2-432.

⁽⁴⁾ وقد نقل الإمام الزركشي أن القاضي صرّح بعدم اعتبار قول العوام في الإجمساع، في بابه، وكذا في كلامه عن الخبر المرسل، انظر: البحر المحيط، 461/4، أمسا عبسارة القاضي التي علّق عليها الزركشي بأنه كاد أن يدّعي في المسألة الإجماع فهي قولسه: "اعلم، وفقك الله أن الاعتبار في الإجماع بعلماء الأمّة، حتى لو قدّرنا من واحد مسن العوام اختلاف ما عليه العلماء، لم يُكترث بخلافه، وهذا ثابست اتفاقسا وإطباقسا". الجويني، محتصر التقريب، 38/8.

بقولنا: "أجمعت الأمّة" أم التقييد بقولنا: "أجمع علماء الأمّة"؟ وحواب ذلك كما بيّنه الإمام الغزالي كالتالي:

- ما اشترك في دركه العوام والخواص، كالصلوات الخمس ووجوب الصيام والزكاة، يُطلق فيه القول بإجماع الأمّة.

- ما احتص بدركه الخواص دون العوام، فيه حلاف، فمن قال: بأن العوام مساهمين في الإجماع من حهة أنهم علموا أن المقطوع به هو ما أجمع عليه العلماء، أطلق العبارة بأن الأمّة أجمعت، وهذا ما اعتمده الإمام الغزالي (1).

ومن قال لا وحه لمساهمة العوام في الإجماع، حصّ العبارة بالعلماء فقال: أجمع علماء الأمّة(2).

وعليه، فإن القاضي الباقلاني، إنما قصد التدقيق في إطلاق العبارة لسيس إلا، ولم يذهب إلى اعتبار قول العوام في الإجماع حتى إذا خالفوا المجتهدين لم ينعقد بدونهم، كما نبّه إلى ذلك الإمام ابن السبكي، عند نقله لمسذهب القاضي والتحقيق فيه فقال: " واعلم أن هذا اختلاف يهون أمره ويسؤول إلى عبسارة

ا في الحسول المستقدم المستقدم

اع، في عبارة قوله: ومن اقا".

⁽¹⁾ يقول في ذلك:" ويحسن تسمية ذلك: "إجماع الأمّة قاطبة" كما أن الجند إذا حكّموا جماعة من أهل الرأي والتدبير في مصالحة أهل قلعة، فصالحوهم على شيء يُقال هـــذا باتّفاق جميع الجند، فإن كلّ مجمع عليه من المجتهدين فهو مجمع عليه من جهة العـــوام، وبه يتمّ إجماع الأمّة". المستصفى، 341/1.

⁽²⁾ انظر: أبن السبكي، الإنماج في شرح المنهاج، 431/2 -432، الزركسشي، البحسر المخيط، 462/4 -462

مخصوصة ...(1).

* أدلة المذاهب في المسألة

أدلّة الجمهور. استدل الجمهور على عدم اعتبار قول العوام في الإجماع بما يلى:

- من القرآن: قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَتَهِكَةُ وَأَلْمَلَتَهِكَةُ وَأَلْمَلَتَهِكَةُ وَأَلْمَلَتَهِكَةُ وَأَلْمَلَتَهِكَةً وَأَوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَالِهِمًا بِٱلْقِسْطِ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَرْبِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ (2).

- ومن السنّة: قوله ﷺ: " العلماء ورثة الأنبياء "(3).

والشاهد في الآية والحديث: أن أهليّة النظر في الشرعيات، تكون للعلماء دون العوام؛ لأنهم يفتقرون لآلة ذلك.

- إجماع الصحابة على عدم اعتبار قول العوام منهم (4)، وإن كانست لهسم درجة الصُّحبة، ومن ذلك ما نُقل عن أبي طلحة الأنصاري أنه قال:" البَسرَدُ لا

يَّعَرُ؛ لأنه إ - "انعقاد تلك ((2)؛ لأ

ب ما ورد 14 النزاع.

- حربے. - إذا كا

حو مع إجما من عصرهم

وأقى مرتبة م # أدلّة ا

ستدلّ الآ - إن العم والعامّة، ولا

(1) انظر: اليا(2) الغزالي، ا

التمهيد. 3 الروضة، | البحر الحي

(3) انظر: البه(4) انظر: الإ-

⁽¹⁾ الإبماج في شرح المنهاج، 432/2، و تكاد تكون ذات العبارة التي ذكرها القاضي، انظر: الجويني، محتصر التقريب، 40/3.

⁽²⁾ سورة آل عمران،18.

⁽³⁾ رواه الدارمي في سننه، باب في فضل العلم والعالم: 110/1، حديث رقسم 342. وأبو داود في سننه، كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم: 316/3، حديث رقم 3641. والترمذي في سننه، كتاب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة: 47/5 وقال: حديث صحيح. وأحمد في مسنده: 46/36، حديث رقم 21715.

⁽⁴⁾ انظر: الرازي، المحصول، 197/4، القرافي، شرح تنقيح الفصول، 267.

يُفطر؛ لأنه ليس بطعام ولا شراب ال(1)، فلم يعتد الصّحابة بقوله.

- "انعقاد الإجماع على أن العاميّ يعصي بمخالفته العلماء ويحرم عليه ذلك" (2)؛ لأن قوله في الدين بغير دلالة أو أمارة لا يكون إلا خطأً، كما دلّ عليه ما ورد في ذمّ الرؤساء الجهّال، وما ورد في لزوم الردِّ إلى أهل الاستنباط عند النّزاع.

- إذا كان قول الأمة لا يُعتبر مع قول النبي على، وقول أهل العصر الثاني لا يُعتبر مع إجماع أهل العصر الأوّل، فمن باب أولى عدم اعتبار قول العوام مسع أهل عصرهم؛ لأنّهم أقلّ مرتبة من الأمّة بحتمعة بما فيها من عسوام ومجتهسدين وأقل مرتبة من أهل العصر الثاني؛ لأنهم مجتهدون (3).

* أدلّة الإمام الآمدي

استدلُّ الآمدي على اعتبار العوام في الإجماع بما يلي:

- إن العصمة الثابتة بالدليل السمعي إنما هي للهيئة الاحتماعية من الخاصّــة والعامّة، ولا يلزم من ذلك تُبوها للبعض، والعلماء وخدهم هم بعض الأمّة (4).

ع بمـــا

لسكة

ملماء

1

¥ 35

القاضي،

م 342. ليث رقم

ادة:

.217

⁽¹⁾ انظر: البحر المحيط461/4.

⁽²⁾ الغزالي، المستصفى، 341/1، وانظر: الباحي، إحكام الفصول، 465/1، الكلوذاي، التمهيد، 250/3، الرازي، المحصول 197/4، ابن قدامة، نزهة الخساطر في شسرح الروضة، 287/1، ابن السبكي، الإبحاج في شرح المنسهاج، 430/2، الزركسشي، البحر المحيط، 462/4.

⁽³⁾ انظر: الباجي، إحكام الفصول، 1/466.

⁽⁴⁾ انظر: الإحكام، 284/1.

- إن العاميّ وإن لم يكن من أهل الاستدلال، إلا أنه يُفارق المجنون والصبي؛ لأنه مكلّف، فلا يمتنع اشتراط موافقته (1).

- إن الإصابة لا تُتصوّر من العاميّ عند الانفراد، أما إذا كان مع الجماعـــة فلا مانع من تصويبه بتقدير الموافقة، وهي كما يقول الإمام الآمدي: "موافقة من غير استدلال (2) فجاز اشتراطها.

والذي رجّحه الجمهور هو عدم اعتبار قول العوام، أما الإمام الآمدي فقد اعتبر الإجماع مع العوام قطعيًا وبدونهم ظنيًا (3).

* من آثار الخلاف في هذه المسألة

دكر الأصوليون آثارا للخلاف في هذه المسألة هي:

- إذا لم يكن في العصر إلا مجتهد واحد، فإذا قلنا بدخول العــوام، تحقّــق الإجماع بوفاقهم له، وإذا قلنا بعدم دخولهم لم يتحقّق الإجماع؛ لأنه لا يصدق إلا من ائنين فصاعداً(4).

- من قال بدخول العوام في الإجماع أدخل من باب أولى، الأصولي غـــير الفقيه، والفقيه الحافظ وإن لم يكن أصوليا (5).

⁽¹⁾ انظر: الآمدي، الإحكام، 284/1.

⁽²⁾ المصدر السابق.

⁽³⁾ انظر: المصدر السابق.

⁽⁴⁾ انظر: ابن السبكي، الإبحاج في شرح المنهاج، 432/2.

⁽⁵⁾ انظر: الآمدي، الإحكام، 284/1، الزركشي، البحر الحيط، 465/4، القرافي، شرح تنقيح الفصول، ص268.

ثانياً: اعتبار قول المجتهد الفاسق

تناول بعض الأصوليين هذه المسألة تحت عنوان "اعتبار قول المحتهد المبتدع"، ثم قسموا البدعة إلى مُكفِّرة ومُفسقة؛ أما صاحب البدعة المكفّرة فلا خلاف في عدم اعتبار قوله، لعدم دخوله في مسمى الأمة أصلا⁽¹⁾، وأما صاحب البدعــة الــمُفسِّقة فهي ذاتما المسألة التي تسمى اعتبار قول المحتهد الفاسق، وتفصيلها على النحو التالى:

المقصود بالفسق في هذا السّياق ما كان عن غير تأويل، بمعنى أن المحتهد يقرّ بفسق بفسقه، أما ما كان عن تأويل؛ أي: أنه فاسق في نظر مخالفه وهو لايقرّ بفسق نفسه، فهذا حارج عن محل التزاع، وقوله معتبر عند الجميع(2).

* * *

لعاعسة

وافقة من

دي فقد

تحقّــق

يصدق

⁽¹⁾ انظر: البحر المحيط، 467/4، الآمدي، الإحكام، 1/888 ابن السبكي، الإكساج، 433/2.

⁽²⁾ انظر: البحر المحيط، 471/4.

* مذاهب الأصوليين في المسألة

احتلف الأصوليون في هذه المسألة على مذهبين كالتالي:

المذهب الأوّل: لا يُعتد بقول المجتهد الفاسق؛ لأن العدالة شرط في بلوغ درجة الاجتهاد، وهو مذهب الحنفية (1) وأكثر الحنابلة (2) ونسبه إمام الحرمين إلى معظم الأصوليين (3).

المذهب الثاني: يُعتدُ بقول المجتهد الفاسق، فلا ينعقد إجماع مع خلافه، وهو مذهب كثير من الشافعية، كإمام الحرمين الجويني (4) وتلميذه الغرالي (5) وأبي

¥._

رل يحق

j. (¶

72) تنار

٦ سر

. (

ج نار:

🖣 نفر:

(7) نتري

📮 آموڙ

9) تقر:

- الم

⁽¹⁾ انظر: الحصاص، الفصول في الأصول، 132/2، وقد جاء في تعريف الإجماع عند الإمام الدبوسي ما يدلّ على ذلك فقال:" حدّ الإجماع الذي هو حُجّة؛ إجماع علماء العصر من أهل العدالة والاجتهاد على حكم": تقويم الأدلّة، ص33، ونقل السرخسي عن الإمام محمد رحمه الله أن المحتهد إذا لم يكن مظهرا للفسق، فإنه يُعتد بقوله في الإجماع وإن علم فسقه حتى تُردّ شهادته؛ لأنه لا يخرج هذا من الأهلية. انظر: أصول السرخسي، 1/128.

⁽²⁾ انظر: أبا يعلى الفراء، العدّة، 1133/4، ابن النجار الفتوحي، شرح الكوكب المنبر، 224/2 -225، الطوفي، شرح مختصر الرّوضة، 31/3.

⁽³⁾ انظر: البرهان، 441/1، الزركشي، تشنيف المسامع،87/3، ابن السبكي، الإنماج في شرح المنهاج، 434/2، الزركشي البحر المحيط، 470/4.

⁽⁴⁾ انظر: البرهان، 1/442.

⁽⁵⁾ انظر: المستصفى، 343/1.

إسحاق الشيرازي⁽¹⁾ والرازي⁽²⁾ والآمدي⁽³⁾ وابن السّبكي⁽⁴⁾، ومن الحنابلة أبو الخطاب الكلوذاني⁽⁵⁾.

* أدلة المذاهب

المذهب الأوّل: استدل من أخرج قول المحتهد الفاسق من الإجماع بما يلي:

- قالوا: الفاسق على أي وحه كان، سواء فسق العقيدة أو فسق الأفعال، لا يكون من شهداء الأمّة فلا يُحكم له بالعدالة ولا تُقبل شهادته ولا فتياه، ومن ثمّ لا يُعتد بخلافه (6).

- عدم النّقة فيما يُحبر به؛ لأن "الفاسق غير مُصدّق فيما يقول، وافــق أو خالف" (7)، فيتعذّر الوصول إلى معرفة قوله، وكما يقول الإمام السرحسي "... لأنه لما لم يتحرّز من إعلان ما يعتقده باطلا فكذلك لا يتحرّز من إعــلان قول يعتقد بطلانه باطنًا "(8).

- العدالة ركن في الاجتهاد، فإن فاتت انعدمت أهلية الاجتهاد (9).

الوغ

مين إلى

ه، وهو ه وأبي

عنــــد علماء

ر رنقــــل

أيعتسد

ملك.

ب المنير،

الإبماج

⁽¹⁾ انظر: اللَّمع في أصول الفقه، ص 188.

⁽²⁾ انظر: المحصول، 181/4.

⁽³⁾ انظر: الإحكام، 287/1.

⁽⁴⁾ انظر: الإنماج، 434/2.

⁽⁵⁾ انظر: التمهيد، 253/3.

⁽⁶⁾ انظر: الجصاص، الفصول في الأصول، 133/2، أصول السرخسي، 321/1.

⁽⁷⁾ الجويني، البرهان،1/144.

⁽⁸⁾ أصول السرخسي، 1/322، وانظر: الزركشي، البحر المحيط، 470/4 -471.

⁽⁹⁾ انظر: الزركشي، البحر المحيط، 471/4.

المذهب الثاني: استدل المعتبرون لقول المحتهد الفاسق في الإجماع بما يلي:

- إن قوله تعالى: ﴿ وَكَذَالِكَ جَعَلَنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ هو وصف للأمه جميعا بالوسطية، فهم عدول بالنسبة للأمم الأخرى، فكل داخــل في جملتــها وحب الاعتداد بإجماعه معها، والكبيرة مما ينفرد بها فهو مذموم مــن حهــة اقترافها، وممدوح من حهة وصف الإيمان والاحتــهاد، وذلــك لا يقــدح في الإجماع (1).

- الفاسق مؤمن، فلا يكون كالكافر في عدم دخوله في مُسمَّى الأمّــة(2)، يقول إمام الحرمين." الحجّة في إجماع المسلمين، والمبتدع إن كفّرناه، لم نعتــبر خلافه ووفاقه، وإن لم نكفّره فهو من المعتبرين، إذا استجمع شرائط المجتهدين، وقد قبل الشافعي شهادة أهل الأهواء ولم يُترِّهم منزلة الفسقة"(3).

- الفاسق في التواتر يُسمع خبره بخلاف الآحاد، وكذلك في الإجماع فهـــو غير معصوم وحده، ولكنه معصوم مع الجماعة (4).

- الفسق لا يخلّ بأهلية الاحتهاد⁽⁵⁾، بدليل إمكان تصحيح قوله إذا صـــلح

⁽¹⁾ انظر: الكلوذاني، التمهيد، 253/3.

⁽²⁾ انظر: الغزالي، المستسصفي، 1/ 344، الكلوذاني، التمهيد، 3/353، السرازي، الخصول، 181/4، الآمدي، الإحكام 287/1، ابن السبكي، الإهساج في شسرح المنهاج، 435/2.

⁽³⁾ البرهان، 442/1، وانظر: الزركشي، البحر المحيط، 468/4.

⁽⁴⁾ انظر: الكلوذاني، التمهيد، 254/3.

⁽⁵⁾ انظر: الشيرازي، اللَّمع، ص 188.

مستنده، كما قد يُعرف بالقرائن صدق ما يخبر به عن احتهاده (1).

من آثار الخلاف في هذه المسألة

لدح في

(2)

رازي،

- ذكر الأصوليون آثارا للخلاف في هذه المسألة أهمها ما يلي:
- لا يلزم المحتهد الفاسق تقليد غيره، بل يلزمه العمل بما أدّاه إليه احتسهاده فيما يقع له (2) وعليه إذا انعقد إجماع دونه، كان حجّة في حقّ غيره، و لم يكن حجّة في حقّ نفسه، ولذلك تجوز له المخالفة ولا تجوز لغيره (3).
- من علم بالقرائن صدق فتوى محتهد فاسق، فهل يجوز له اتباعه؟ قيل: يسأل عن دليله، فإن علم صدقه كان كغيره من المحتهدين (4).

ثالثاً: اعتبار قول الأصولي غير الفقيه

الحديث عن أصولي غير فقيه، أو فقيه غير أصولي، هو مما أحدثته صناعة العلم في العصور المتأخّرة، حيث تمايزت التخصصات وبانت الفروق بين نظر

⁽¹⁾ انظر: الغزالي، المستصفى، 1/344، الآمدي، الإحكام، 287/1.

⁽²⁾ انظر: ابن السبكي، الإبماج، وقد نسب هذا الأثر لإمام الحرمين الجــويني، 434/2، انظر: البرهان،1/242.

⁽³⁾ وقد استشكل إمام الحرمين ذلك، وكيف يُقال انعقد الإجماع من وحه، ولم ينعقد من وحه، فقال: "إن الفاسق لا يُقطع بكذبه ولا يُقطع بصدقه فهو كعالم في غيبته فإن تاب كان كما لو آب الغائب". انظر: البرهان،442/1، ابن السبكي، الإجماع في شرح المنهاج، 433/2 - 434، الزركشي، البحر المحيط، 469/4.

⁽⁴⁾ انظر: الآمدي، الإحكام، 287/1، الزركشي، البحر الحيط، 471/4، ابن السبكي، الإهاج في شرح المنهاج، 435/2 الزركشي، البحر المحيط، 471/4.

الأصولي ونظر الفقيه على وحه لم يكن عند المتقدّمين؛ ولذلك استشكل بعض الأصوليين هذا الفصل، منهم الإمام القرافي؛ إذ يقول: "وأما قسولي في الفقيسه الحافظ والأصولي المتمكّن فهو قول الإمام فخر الدّين الرازي، وفيه إشكال من حهة أن الاحتهاد من شرطه معرفة الأصول والفروع، فإذا انفرد أحدهما يكون شرط الاحتهاد مفقودا، فلا ينبغي اعتبار واحد منهما حينئذ".

أما من فرق بينهما فقد قصد بالأصولي غير الفقيه، هو العارف بمدارك الأحكام وكيفية تلقيها وكيفية تعليل النصوص (2)، وهو الذي يسميه القاضي الباقلاني" المتصرّف في الفقه" (3).

<u>م</u> ال

إلا رام

ية التل

ے ذلك "

* أدلة

أدلة نا

أنفيه في ا

(1) تظر:

(2) انظر:

(4) انظر:

(5) نستر

-KA

الخزر کا

الأصو

تقيح

* * *

⁽¹⁾ شرح تنقيح الفصول، ص 268.

⁽²⁾ انظر: الغزالي، المستصفى، 1/342.

⁽³⁾ انظر: الجويني، البرهان،1/440.

* مذاهب الأصوليين في المسألة

المذهب الأوّل: لا يعتبر خلاف الأصولي غير الفقيه، وهو مذهب معظم الأصوليين (1).

المذهب الثاني: يُعتبر قول الأصولي في الإجماع وإن لم يكن فقيها، وهو مذهب القاضي الباقلاني⁽²⁾ والإمام الغزالي⁽³⁾ والرازي⁽⁴⁾، وأضاف الغزالي حالة ما إذا وافق الأصولي الفقهاء المجمعون، لا من جهة النظر والاحتهاد، بل من جهة التقليد والاتباع كما هو الشأن في موافقة العوام؛ فقال: إن الإجماع ينعقد مع ذلك " لأنه لا مخالفة وقد وافق الأصولي جملةً وإن لم يعرف التفصيل"⁽⁵⁾.

* أدلة المذاهب

 ال بعض اللفقيــــه كمال من الم يكون

⁽¹⁾ انظر: الجويني، البرهان، 1/ 440، الشيرازي، التبصرة، ص371، ابسن السسبكي، الإهاج في شرح المنهاج، 432/2، الزركشي البحر المحيط، 466/4.

⁽²⁾ انظر: الجويني، البرهان، 440/1، ابن السبكي، الإبماج في شرح المنهاج، 432/2، الزركشي، البحر المحيط، 466/4.

⁽³⁾ المستصفى، 1/342.

⁽⁴⁾ انظر: المحصول،198/4، وتبعه في ذلك الإمام القرافي وقد عبّر عن المسألة بقوله: " الأصولي المتمكن من الاجتهاد غير الحافظ للأحكام، خلافه معتبر على الأصح "شرح تنقيح الفصول، 268.

⁽⁵⁾ المستصفى، 1/343

- الأصولي غير الفقيه ليس من أهل الفتوى، وهذا هو معيار السدخول في هيئة المجمعين، "فليس بين من يُقلِّد ويُقلَّد مرتبة ثالثة"(1).

- الأصولي المتصرّف، لا يستقلّ بنفسه في حواب المسائل، ولو "وقعت لــه واقعة لزمه أن يستفتي المفتين فيها، فهو إذًا من المقلّدين ولا اعتبار بــأقوالهم الاجماع.

أدلة المذهب الثاني: استدلَّ القائلون بدخول الأصولي غير الفقيه في هيئة الإجماع بما يلي:

- الأصولي متمكّن من درك الأحكام إذا أراد؛ لأنه يملك آلة ذلك ولا يضرّه أن لا يحفظ الفروع (3) يقول القاضي الباقلاني فيما ينقله عنه تلميذه: "من وصفته من أهل التصرّف في الشرع، وهو ممن يُستضاء برأيه، ويُستهدى بنهجه وأنحائه في مجلس الاشتوار، وإذا كان كذلك، فخلافه يشير إلى وجه من الرّأي مُعتبر، وإذا ظهر علّة اعتباره في الخلاف، انبنى عليه اعتبار الوفاق (4).

- لقد كان من الصحابة في من لا يحفظ الفروع ولم يستنغل بسالفتوى، كالعباس وعبد الرحمن بن عوف وأبي عبيدة بن الجرّاح ولم يكونوا من عسوام الصحابة، فقد رُشّحوا للإمامة العظمى، وسُمي أكثرهم في مجالس السشورى؛

(1)

(2)

(3)

(4)

⁽¹⁾ الجويني، البرهان، 1/141، وانظر: الزركشي، البحر المحيط، 467/4، السشيرازي، التبصرة، ص 371.

⁽²⁾ انظر: المصادر السابقة.

⁽³⁾ أنظر الغزالي، المستصفى، 342/1، الرازي، المحصول، 198/4.

⁽⁴⁾ الجويني، البرهان، 1/ 440، ابن السبكي، الإيماج في شرح المنهاج، 432/2.

لأنهم عرفوا الكتاب والسنّة وكانوا أهلا لفهمها وهي أصول الأحكام (1)، فضلا عن أن الصحابة الله الكانوا في النظر في المشكلات، لا يُنكرون على ذوي الفطن والأكياس من الناس رأيهم، إنكار توبيخ وتقريع وتحذير من محالفة الإجماع وأهله؛ فإن ابن عبّاس الله كان يُفاوض حلة الصحابة الله وما كان بلغ بعد مبلغ المحتهدين (2).

رابعاً: اعتبار قول الفقيه غير الأصولي

لم يفرق الأصوليون بين درجة الاجتهاد والفتوى، وقد استعملوا الكلمستين على سبيل الترادف واعتبروا درجة الاجتهاد هي مناط الفتوى، ولما كانست الفتوى مبناها على الأصول، فإنه لا يُتصوّر فقيه قائم بواجب الاجتهاد في الأمة ولا أصول له.

ولكن الأصوليين حاضوا في هذه المسألة عندما ضاق معنى الفقه في العصور المتأخّرة وأُطلق اسم الفقيه على الحافظ للأحكام دون فقه مآخذها.

فقالوا: إذا كان الفقيه حافظا للأحكام غير مجتهد، لم يعتبر قوله في الإجماع كما حاء في قول الإمام الجصاص: " ... ولا يُعتد بخلاف من لا يعرف أصول الشريعة و لم يرتض بطرق المقاييس ووجوه احتهاد الرأي (3) وكذا الرّازي (4) وخص الإمام الغزالي الفقيه المبرّز الذي يقول عن دليل، وصاحب آلة في النظر،

خول في

مت لـــه

الهم ۱۱(2)

هيئــة

لا يضرّه " مـــن

ا بنهجه

من الرّأي

بالنتوى،

عــوامّ

شورى؛

شرازي،

⁽¹⁾ انظر الغزالي، المستصفى، 1/ 342 - 343.

⁽²⁾ الجويني نقلا عن شيخه الباقلاني، البرهان، 1/440.

⁽³⁾ الفصول في الأصول، 134/2.

⁽⁴⁾ انظر: المحصول، 198/4.

فذهب إلى اعتبار قوله (1)، وقد بين ذلك الإمام ابن قدامة في قوله" إن مسن لا يعرف الأحكام لا يعرف النظير فيقيس عليه، ومن لا يعرف الاستنباط مع عدم معرفته ما يستنبط منه لا يمكنه الاستنباط، وكذلك من لا يعرف النصوص ولا يدري كيف يتلقى الأحكام منها، كيف يمكنه تعرّف الأحكام؟"(2).

* الخلاصة

بعدما تمكّنت ظاهرة التخصّص من علوم الشريعة، اجتهد الأصسوليون في ضبط مسألة هيئة المجمعين، كما جاء عند الإمام السرازي (3) والزركسشي (4) وغيرهما، من أن المعتبر في كل فنّ، أهل الاجتهاد في ذلك الفسن، فالعبرة في مسائل الكلام بالمتكلّمين، وفي مسائل الفقه بالفقهاء، بل إن مسائل الفقه نفسها قد تتجزأ، فمن تمكّن من الاجتهاد في الفرائض وكان فقيها فيها، اعتبر قوله فيها دون مسائل الفقه الأخرى كالمعاملات وغيرها، ويكون بالنسبة إليها في حكم العوام، يقول الإمام القرافي: "...وأما أن العبرة بأهل ذلك الفنّ خاصّة؛ فسلأن غير أهل ذلك الفنّ كالعوام بالنسبة إلى ذلك الفنّ، والعامّة لا عبرة بقولهم "(5)، فمسن ومبنى ذلك على القول بتجزؤ الاجتهاد وهو مذهب أكثر الأصوليين (6)، فمسن

⁽¹⁾ انظر الغزالي، المستصفى، 343/1.

⁽²⁾ نزهة الخاطر في شرح الروضة، 290/1.

⁽³⁾ انظر: المحصول، 198/4.

⁽⁴⁾ انظر: البحر المحيط، 465/4.

⁽⁵⁾ شرح تنقيح الفصول، 268.

⁽⁶⁾ انظر الشوكاني، إرشاد الفحول، ص 355.

تمكّن من باب فقهي بعينه وصار مجتهداً فيه اعتبر قوله في ذلـــــك البـــــاب دون غيره (1).

مــن لا مع عدم وص ولا

يون في ني (4) سرة في نفسها نفسها حكم حكم الأن الأن

* * *

(1) انظر: المصدر السابق.